

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٥٩٦**

الثلاثاء، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٣٥.

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور/السيدة سيسن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين

جدول الأعمال

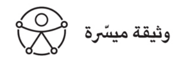
الحالة في الشرق الأوسط

1544645 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة كيونغ – وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: سيدتي الرئيسة، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة المجلس علماً بآخر التطورات في اليمن.

لقد عدت للتو من أول محادثات أجريت وجهاً لوجه في سياق عملية السلام المتعلقة باليمن التي يسرتها في سويسرا. لم تسفر هذه الاجتماعات عن وضع حد للقتال كما كنا نأمل جميعاً، إلا أنها شهدت لقاءات بناءة بين الحكومة اليمنية ومعارضيها السياسيين والعسكريين. وجدت هذه المحادثات ركيزة صلبة لاستئناف المحادثات في المستقبل القريب ومحطة مفصلية لوقف متجدد ومعزز للأعمال القتالية. وإنني لممتن جداً للحكومة السويسرية لاستضافتها هذه المحادثات، ولما قدّمته من دعم ممتاز.

لقد جاءت المحادثات في فترة قاتمة جداً من تاريخ اليمن، وفي ظل تدهور للوضع الأمني. فمنذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.7542)، اجتاح العنف أجزاء عديدة من البلد، وأدى إلى سقوط مئات القتلى من المدنيين وإصابة أعداد كبيرة منهم. وقد تفاقم الوضع الكارثي لنظام الرعاية الصحية في اليمن بتدمير اثنين من المرافق الطبية لمنظمة أطباء بلا حدود في صعدة وتعز. وأدت الهجمات عبر الحدود في الشمال، التي تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة بعض الأحيان، إلى تأثير خطير على الأمن والاستقرار في المنطقة الحدودية.

ولا يزال سكان تعز يعانون من عواقب النزاع العنيف، والحاجة الشديدة إلى المساعدات. وما انفكت المناطق السكنية في المدينة تتأثر بالقصف المدفعي والغارات الجوية. وكان لهذه الهجمات التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وتعوق وصول المساعدات الإنسانية، تأثير مدمّر على حياة سكان المدينة ومعيشتهم.

وكما ذكرت في تقارير سابقة، أدى النزاع والفراغ الأمني إلى تمدد خطير للجماعات الارهابية في البلد، لا سيما في مناطق أبين والبيضاء وشبوة. وعزز تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجوده في محافظة حضرموت وسيطرته على ميناء المكلا. وواصلت الدولة الإسلامية داعش حملة الهجمات والاغتيالات للقادة السياسيين والمسؤولين الأمنيين، واغتيال محافظ عدن اللواء محمد جعفر سعد وستة من حراسه في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أي بُعيد زيارتي إلى عدن بيوم واحد. ولقد عبّرت وقتها عن إدانة شديدة اللهجة لهذه العملية الإرهابية.

وجاءت المحادثات في سويسرا عقب عدة أسابيع من التشاور مع القادة اليمنيين والمسؤولين في المنطقة. وقد تشاورت مع وزراء خارجية المملكة العربية السعودية،

وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وجمهورية إيران الإسلامية، ومع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وجميعهم أبدوا دعمهم القوي لعملية السلام. وعلى الرغم من خطورة الوضع الأمني، زرت الرئيس هادي في عدن بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر لإجراء مشاورات نهائية تسبق المحادثات. والتقيت مرارا نائب الرئيس خالد بحاح، وممثلين عن حكومة اليمن في الرياض، والحوثيين، والمؤتمر الشعبي العام وغيرهم في سلطنة عمان. وعلى الرغم من الخلافات العميقة، تمكّنا من الاتفاق على شكل وجدول أعمال المحادثات في الأيام التي سبقت اللقاء التشاوري.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع أخيرا المشاركون حول طاولة واحدة في بلدة ماكولين في سويسرا، وكان الهدف من المحادثات وضع حد للعنف في البلد، وكذلك وضع إطار واضح يستند إلى القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، يعيد البلد إلى حل سلمي ومنظم وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، ومخرجات الحوار الوطني. وأظهر المشاركون في المحادثات ما يلزم من شجاعة وتصميم لإنجاح المفاوضات. وخلال الأسابيع التي استغرقها التحضير للمحادثات، أعربت الحكومة اليمنية والحوثيون والمؤتمر الشعبي العام وغيرهم من الأطراف المعنية عن استعدادهم لبلوغ وقف تام وشامل للأعمال القتالية خلال المحادثات. وأبلغ الرئيس هادي الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر تأييده لوقف إطلاق النار. وأعربت دول في المنطقة وفي التحالف أيضا عن تأييد وقف الأعمال القتالية الذي أعتقد أنه ضروري لضمان ثقة الشعب اليمني بعملية السلام.

ولقد أعلنت عن وقف الأعمال القتالية في صباح ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ورحب كل من حكومة اليمن والحوثيين والمؤتمر الشعبي العام علانية بهذا الإعلان، وتعهدوا باحترام وقف الأعمال القتالية. وبغية الحد من الانتهاكات، أنشأنا لجنة للتنسيق والتهدئة تتألف من مستشارين عسكريين من الوفدين وخبراء من الأمم المتحدة. وتواصلت اللجنة مع القيادة العسكرية في اليمن من أجل المساعدة على تجنب المواجهة وأي تصعيد للعنف، وأحرز بعض التقدم في الأيام الأولى.

وكان من المؤسف حقا أننا لم نستطع الحفاظ على وقف الأعمال القتالية طوال مدة المحادثات. وعلى الرغم من أننا لاحظنا تراجعا في أعمال العنف خلال الأيام الأولى من المحادثات، فقد أبلغت اللجنة عن العديد من الانتهاكات في اليوم الثالث. ويبيّن عدم الامتثال لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية الحاجة إلى إبرام اتفاقات أقوى وإلى آليات أمثل لضمان التقيد بها. واتفق المشاركون في المحادثات على أن تواصل اللجنة عملها خلال الأشهر المقبلة مباشرة بعد نهاية هذه الجولة من المحادثات. واتفقنا مع الوفود على أن مقرّ اللجنة ينبغي أن يكون في المنطقة، وعلى أن تحظى اللجنة بدعم الأمم المتحدة. ولكي يتحقق ذلك، آمل أن نستطيع الاعتماد على الدعم السخي من الدول الأعضاء لعمل هذه اللجنة. وهذه نتيجة ملموسة وعملية لمحادثات سويسرا، وأتمنى أن نتمكن عن طريقها من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار يكون أكثر فعالية في المستقبل القريب.

وتضمن جدول أعمال المحادثات مناقشة المسائل الإنسانية وتدابير بناء الثقة، فضلا عن مناقشة إطار عام يمكن أن يكون أساسا لتسوية شاملة. كما شهدت الأيام الأولى من المحادثات التزاما بنّاء بشأن المسائل الإنسانية. وبغية ضمان أن تركّز المناقشات المتعلقة بالمسائل الإنسانية على مواجهة التحديات المتمثلة في تقديم المساعدة إلى اليمن، دعوت عددا من المسؤولين الكبار في الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة للانضمام إلى المحادثات. وبمساعدة من هؤلاء الزملاء، اتفق المشاركون في سويسرا على إتاحة إمكانية دخول المساعدات الإنسانية إلى تعز، التي كانت قد قُطعت عنها

المعونة في بعض المناطق خلال عدة أشهر. وإنني أشعر بامتنان كبير لزملائي من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الذين استطاعوا تفعيل هذا الاتفاق فورا. فدخلت قافلة كبيرة تابعة للأمم المتحدة محمّلة بإمدادات الوقود والأغذية إلى تعز في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وكانت أول شحنة كبيرة من المساعدات منذ ما يناهز ثلاثة أشهر. وكما أشير إليه في البيان الختامي للمحادثات، يلتزم الجانبان بالعمل معي ومع الفريق الانساني التابع للأمم المتحدة للبناء على هذا الاتفاق، وضمان توسيع نطاق المعونة في الأسابيع المقبلة.

والأهم هو أن المناقشات التي جرت في سويسرا أفضت إلى تفاهم مشترك حول إطار تفاوضي من أجل إبرام اتفاق شامل لإنهاء النزاع، واستئناف حوار سياسي يشمل الجميع. ويستند هذا الإطار استنادا راسخا إلى القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وغيره من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، ويتيح آلية للعودة إلى حل سلمي ومنظم بالاستناد إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات الحوار الوطني. وقد اتفق الجانبان على أن يكون هذا الإطار أساسا للجولة المقبلة من المحادثات. ويتيح هذا الاطار آلية للتفاوض على تسلسل العناصر الرئيسية للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وترابطها، بما في ذلك إنشاء لجان أمنية مؤقتة، وانسحاب المليشيات والجماعات المسلحة، وإعادة تشغيل مؤسسات الدولة واستئناف سير عملها، والحوار السياسي الشامل للجميع الذي ستدعو الحاجة إليه بغية الاتفاق على الخطوات المستقبلية للانتقال السياسي في اليمن. ويوفر هذا الإطار ركيزة لاتفاق سياسي جديد يتضمن اجراءات أمنية خاصة تساعد اليمن على الاستقرار وعلى مواجهة تمدد الجماعات الإرهابية.

وكشفت المحادثات عن انقسامات عميقة بين الجانبين بشأن مسار السلام، والشكل الذي سيتخذه الاتفاق بهذا الشأن في المستقبل. ولا تزال الثقة بين الطرفين ضعيفة. وهنا أشير إلى أنني خشيت خلال عدة أيام من عدم توصل المشاركين إلى إحراز أي تقدم بشأن القضايا المصيرية. لكن تبيّن في النهاية أن التزام الوفود، ولا سيما رؤساؤها، أقوى من هذه الانقسامات. وقبل انتهاء المحادثات، اتفقت الوفود على الاجتماع مرة أخرى في الشهر المقبل، باستخدام إطار مشترك سيساعدها على رسم طريق واضح وفعال نحو انتقال سياسي تفاوضي وشامل.

وينبغي الإشادة بأطراف المحادثات على التقدم الذي أحرزته، والشجاعة التي تحلّت بها أثناء المحادثات في سويسرا. ونحن جميعا نعلم أن الطريق إلى السلام في اليمن ستكون طويلة وصعبة، لكننا نعلم أيضا أن الفشل ليس واردا.

فقد دمرت حياة الشعب اليمني جراء أبشع أنواع العنف والنزاع التي لم يشهدها البلد في أي وقت مضى. وقد حان الوقت للبدء في بناء مستقبل آمن ومستقر للأجيال القادمة. وسيتمثل التحدي الآن في كيفية تعزيز التقدم الذي أحرزناه والبناء عليه. إن عملية السلام هذه لا زالت في بدايتها. ولكي تنمو وتتوسع، ستحتاج إلى تنشئة ورعاية وقدر كبير من الدعم.

ولا بد لي من شكر الرئيس عبد ربه منصور هادي على التزامه بإحلال السلام في اليمن. كما أشكر الوفد الحكومي بقيادة نائب رئيس الحكومة عبد المالك المخلافي للتوجه البناء والمنفتح أثناء المشاورات. وأتوجه أيضا بالشكر إلى السيدين عارف زوكا ومحمد عبد السلام وفريقيهما على مواقفهما التصالحية والجريئة خلال المباحثات.

والشكر الكبير يبقى لكم أنتم الدول الأعضاء في هذا الظرف على دعمكم الدؤوب والثابت لجهودنا، فهذا الدعم لا يقدر بثمن. وأعول على مساعدتكم المستمرة في الفترة المقبلة. فأنا بحاجة إلى دعم هذا المجلس لضمان وقف لإطلاق النار الدائم، شامل ودائم، يسبق الجولة القادمة من المباحثات.

كما أنني بحاجة إلى تأييدكم للإطار العام الذي اقترحناه على الطرفين، وأنا أعول أنه سيساعد اليمن على إنهاء الحرب وبناء مستقبل أكثر ازدهار واستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد لا على إحاطته الإعلامية فحسب بل على العمل الدؤوب الذي قام به هو وفريقه، وكذلك على المخاطر التي يتحملها في السفر إلى اليمن واستثمار جهوده في محاولة التوصل إلى حل سياسي.

أعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة المجلس علماً بآخر التطورات في اليمن.

لقد أثلجت صدري الجهود التي بذلتها مؤخرا أطراف النزاع بدعم من المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن، والتي تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي. لقد أدى تكثيف النزاع الدائر في اليمن في وقت سابق إلى زيادة هائلة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين وتدهور الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. كما يواصل تقويض فرص إحلال السلام.

وأصبحت ظروف الحياة لا تطاق بالنسبة للغالبية العظمى من الناس في اليمن. وقد أصبح الأثر المشترك لأعمال العنف والعقبات المصطنعة التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية كارثيا. ويعتمد مالا يقل عن ٢١ مليون شخص – أي ٨٠ في المائة من السكان – حاليا على قدر من المساعدة الإنسانية، في حين يعاني ما يقرب من نصف السكان من سوء التغذية. وتشير النتائج التي خلص إليها مكتبي علاوة على ذلك إلى تزايد حدة الأنماط الحالية من الانتهاكات، بما في ذلك، في جملة أمور، انتهاك الحق في الحياة وتدمير الأهداف المدنية والهياكل الأساسية، فضلا عن الاحتجاز غير القانوني وهو ما ترتكبه كافة الأطراف في النزاع. وبينما يستمر تزايد حدة أعمال العنف، يواصل عدد الإصابات بين المدنيين في جميع أنحاء البلاد الارتفاع. فوفقا للمعلومات التي جمعتها المفوضية في اليمن، قتل ما يزيد عن ٧٠٠ ٢ مدني وجرح أكثر من ٣٠٠ ٥ منذ بداية نشوب النزاع. كما وثقت المفوضية العشرات من حالات الاحتجاز غير القانوني المزعومة التي ارتكبت بشكل أساسي على أيدي اللجان الشعبية. وللأسف يتحمل الأطفال وطأة النزاع في اليمن. هناك زيادة مطردة في عدد الأطفال القتلى والجرحى. ففي هذا العام وحده قتل أكثر من ٦٠٠ طفل وأصيب أكثر من ٩٠٠ بإصابات خطيرة. ويمثل ذلك أكثر من خمسة أمثال العدد في عام ٢٠١٤.

لقد عرضت في أيلول/سبتمبر تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في اليمن أمام الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. ويتناول التقرير ادعاءات موثوقة بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو الذي جمعته المفوضية. ويقدم التقرير أيضا لمجلس حقوق الإنسان عددا من التوصيات، أهمها دعوة إلى إجراء تحقيق دولي في الادعاءات الموثوقة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن الدعوة لمحاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

وأعلنت الحكومة اليمنية في وقت سابق عن عزمها تشكيل لجنة وطنية للتحقيق، وهو ما أرحب به. وفي وقت لاحق اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ١٨/٣٠ الذي يدعو المفوضية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى لجنة وطنية للتحقيق وتقديم تقرير إلى المجلس عن حالة حقوق الإنسان في اليمن في دورته الثالثة والثلاثين. وتعيين ونشر الموظفين الجدد لدعم متابعة قرار مجلس حقوق الإنسان في انتظار موافقة اللجنة الخامسة.

وقد لاحظت مع القلق البالغ استمرار القصف المكثف من البر والجو في المناطق التي بها تجمعات كبيرة من المدنيين،

فضلا عن التدمير المستمر للهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المدارس والمستشفيات، من جانب كافة أطراف النزاع، بالرغم من أن قدرا غير متناسب يبدو أنه نتج عن الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف. وستواصل المفوضية توثيق الإدعاءات الموثوق بها لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق اليمن، وسنواصل دعوة جميع الأطراف المعنية إلى التقيد والالتزام بحماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أشجع بقوة الحكومة اليمنية على التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أو على الأقل قبول اختصاصها على سبيل الاستعجال. وأدعو كذلك مجلس الأمن إلى بذل كل ما في وسعه للمساعدة على الحد من استخدام القوة من جانب جميع الأطراف، وأحث جميع الأطراف على التقيد بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق إزالة جميع العقبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية بشكل فوري، والتعاون التام مع فريق الاستجابة الإنسانية.

وما لم ينهض اليمن والعالم على نحو عاجل للتصدي للتحديات غير العادية التي تشكلها الحالة، فقد تكون العواقب أكثر مأساوية. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو المجلس بشكل عاجل إلى تسريع وتكثيف الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، والمساعدة على إيجاد إطار للتفاوض على سلام شامل ومستدام في اليمن. فأي حل عسكري خارج إطار اتفاق يتم التفاوض عليه قد يحقق في الأجل القصير نصرا استراتيجيا فوريا لجانب أو آخر، لكنه حتما سيجعل اليمن والبلدان المجاورة له أقل استقرارا وأقل أمنا على المدى الطويل.

ولن يسفر عدم التصرف بشكل حاسم عن البؤس لملايين الناس الضعاف في اليمن اليوم فحسب، بل وسيدفع البلد حتما إلى عملية تقسيم للبلد لا رجعة فيها، والتي ستخرج عواقبها عن سيطرة أي شخص. وستشمل الآثار المحتملة لدولة منهارة في اليمن حتما ظهور ملاذات آمنة للجماعات المتشددة والطائفية مثل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهذا بدوره يمكن أن يوسع نطاق النزاع ليتجاوز حدود اليمن وربما يدمر الاستقرار الإقليمي. وختاما، في ضوء ضخامة الأزمة، لا بد من أن ينحي أصحاب المصلحة المعنيين خلافاتهم السياسية والأيديولوجية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إعادة إرساء قدر من الأمن والاستقرار في اليمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد الحسين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كانغ.

السيدة كانغ (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن آخر التطورات في اليمن بالنيابة عن منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفان أوبراين.

إن الظروف التي يعيشها الشعب داخل اليمن اليوم مروعة. إذ يحتاج حوالي ٧,٦ مليون شخص المساعدة الغذائية الطارئة للبقاء على قيد الحياة. ويعاني ما لا يقل عن مليوني شخص من سوء التغذية، بما في ذلك ٣٢٠ ٠٠٠ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، وهو ما يمثل زيادة إلى المثلين منذ آذار/مارس. وليس هناك شك في أن التدهور الخطير في الحالة الإنسانية سببه النزاع الحالي في اليمن.

وامتد الصراع منذ منتصف آذار/مارس إلى ٢٠ محافظة من محافظات اليمن البالغ عددها ٢٢ محافظة، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً نتيجة سنوات من الفقر وسوء الإدارة واستمرار حالة انعدام الاستقرار وأزمة واسعة النطاق على صعيد الحماية.

ومنذ آذار/مارس، فقد حوالي ٨ ملايين شخص إمكانية الوصول إلى مياه شرب بصورة آمنة وموثوق بها. واضطر

ما لا يقل عن ١,٨ مليون طفل إلى ترك الدراسة، بالإضافة إلى الـ ١,٦ مليون الذين كانوا قد تسربوا بالفعل من المدرسة قبل بداية الأزمة.

وقد كان لهذا النزاع أثر واسع النطاق على كامل مجموعة الهياكل الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك الأسواق وشبكات الطرق. وقد أدى هذا، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الاستيراد، إلى شل الاقتصاد وفاقم من ضعف السكان المدنيين، بما في ذلك قدرتهم على شراء الغذاء. والمؤسسات التي تقدم الخدمات الأساسية في اليمن آخذة في الانهيار. وليس لدى الشمال أي موارد مالية، ولا تستطيع السلطات المعنية شراء اللوازم التي تحتاج إليها أو دفع مرتبات الأطباء والممرضات والمعلمات.

وفي حين أن نحو ١٤ مليون شخص يفتقرون إلى سُبل الحصول على المساعدة في مجال الرعاية الصحية، يوشك النظام الصحي في اليمن على الانهيار. فقبل نشوب النزاع، كان القطاع الخاص، الذي لم يعد يعمل الآن بسبب انهيار الاقتصاد، يوفر نحو ٧٠ في المائة من الرعاية الصحية، ولا يستطيع القطاع العام أن يتحمل العبء. ويجري إغلاق المرافق الصحية – بما في ذلك ١٩٠ مرفقا تقدم خدمات التغذية – وقد نفدت الأدوية واللوازم الطبية، ولم يتقاض العاملون في مجال الصحة رواتبهم لأشهر. ولم يعد بمقدور المرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة، مثل مرض الكلى والسكري، إيجاد معظم العلاجات الأساسية.

وما زال القصف والعنف والغارات الجوية العشوائية تجبر العائلات اليمنية على ترك بيوتها. ويوجد اليوم في اليمن أكثر من ٢,٥ مليون شخص من المشردين داخليا – أي بزيادة قدرها ثمانية أضعاف منذ بداية النزاع. ورغم انخفاض حالات التشريد في المحافظات الجنوبية، حيث ما برح الناس يعودون إلى ديارهم في الأشهر الأخيرة، فقد زادت بشكل ملحوظ في المحافظات الشمالية، ويعزى ذلك إلى الضربات الجوية في المقام الأول. وتستضيف محافظة تعز الآن أكبر عدد من المشردين داخليا – ما يناهز الـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص – تليها المحافظتان الشماليتان عمران وحجة. وبالإضافة إلى ذلك، فر ما يربو على ١٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمهاجرين اليمنيين إلى بلدان مجاورة، وكثيرا ما يضطرون إلى القيام برحلات بحرية خطيرة.

وأدى النزاع إلى إلحاق الدمار بالبلد وتسبب في اتساع نطاق المعاناة، حيث تبدي الأطراف استهانة بحياة الإنسان وبحماية المدنيين وتستهدف بشكل عشوائي البنية التحتية المدنية، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. وقد تأكد مقتل أكثر من ٢ ٧٠٠ مدني، منهم ٦٣٧ على الأقل من الأطفال. وأصابت الغارات الجوية أو أعمال القصف ما لا يقل عن ٧٠ مرفقا صحيا. ودمرت أكثر من ١٧٠ مدرسة، كما تضررت أكثر من ٦٠٠ مدرسة. واحتلت الجماعات المسلحة ما لا يقل عن ٥٨ مدرسة، جميعها تقريبا في محافظة تعز. وهناك ٢٣٨ مدرسة أخرى تستضيف الأشخاص المشردين بسبب العنف. وقد تحقق الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من وقوع ما لا يقل عن ٧٤٠حالة من حالات تجنيد الأطفال هذا العام – حوالي خمسة أضعاف العدد في عام ٢٠١٤. وجندت جهات فاعلة غير حكومية قرابة ٨٥ في المائة من أولئك الأطفال.

لقد تضررت المرأة اليمنية كثيرا من النزاع، ومن المهم أن نصغي لهن وأن نستجيب. وأكثر من ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية المشردة في بعض مناطق البلد تعولها النساء، وهي زيادة ملحوظة من نسبة الـ ٩ في المائة قبل الأزمة الحالية. ومنذ آذار/مارس، زادت حالات الإبلاغ عن حوادث العنف القائم على نوع الجنس بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا. وتتضرر النساء بشكل غير متناسب من انهيار الاقتصاد والخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى عدم حصول العديد منهن على الرعاية الإنجابية المنقذة للحياة.

وعلى الرغم من البيئة الصعبة والخطيرة، تستجيب المنظمات الإنسانية في الميدان بتقديم المساعدة لإنقاذ الحياة. وحصل ٤ ملايين شخص على المياه وخدمات الصرف الصحي في حالات الطوارئ من خلال نقل المياه بالشاحنات وتوفير الوقود. ومنذ نيسان/أبريل، ارتفع توزيع الأغذية الشهري على نحو مطرد، حيث تم الوصول إلى ١,٩ مليون شخص في تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المقرر الوصول إلى ٣ ملايين شخصا في كانون الأول/ديسمبر. وبحلول شباط/فبراير، ينبغي أن يتلقى خمسة ملايين شخص مساعدات غذائية كل شهر عبر البلد. وتم توزيع أكثر من ٢٥٠ طنا متريا من اللوازم الطبية المنقذة للأرواح على المرافق الصحية، مما يساعد أكثر من ٧ ملايين يمني. وتضطلع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية بدور هام في الاستجابة، إذ تشغل وتدعم المرافق الصحية، وتوفر الرعاية النفسية الاجتماعية، وتقدم العلاج للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وتنفذ مشاريع المياه والصرف الصحي الهامة.

وقد اغتنمت الجهات الفاعلة الإنسانية، إعلان المبعوث الخاص للأمين العام لليمن عن وقف الأعمال العدائية في اليمن واتفاق الأطراف اليمنية، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر، باعتبارهما الفرصة التي طال انتظارها للوصول إلى مناطق في البلد كان يتعذر الوصول إليها، ولا سيما لإجراء تقييمات مستقلة لتحديد الاحتياجات ورصد المشاريع، وهما نشاطان بالغا الصعوبة بسبب انعدام الضمانات الأمنية واستمرار العمليات العسكرية. وفي حين أن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها قد تمكنت من المضي في بعض الأنشطة المتوخاة منها، ولا سيما في محافظة تعز، فقد تأثر إيصال المواد بفعل استمرار القتال وعدم إعطاء الموافقة على حركة القوافل، والتأخيرات الناجمة عن استئناف الإجراءات البطيئة للإبلاغ عن الحركة إلى التحالف.

ونحن ممتنون جداً للمبعوث الخاص على الجهود الدؤوبة التي يبذلها. وأنا أرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في سويسرا من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحافظات المتضررة في اليمن، ولا سيما محافظة تعز. وإنني أدعو الأطراف إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ ذلك عمليا. لقد تم قطع المساعدة فعليا عن ٢٠٠ ٠٠٠ مدني في تعز. وقد أدت ثلاثة أشهر من الحصار الفعلي إلى وقف معظم الخدمات الأساسية في المدينة. ودُمِّر أكثر من ٥٠ في المائة من شبكة المياه فيها جراء عمليات القتال. والمرافق الصحية التي لا تزال مفتوحة تعمل بقدرات محدودة، وقد اكتظت بجرحى الحرب، وغالبا على حساب الأشخاص ذوي الأمراض المزمنة. وحتى الآن، لم يدخل إلا الشيء اليسير من الإمدادات إلى مناطق المدينة المتضررة جراء الحصار. وتم تفريغ شحنات القمح والبقول والزيت والسكر في مخازن شركاء برنامج الأغذية العالمي في مناطق المظفر والقاهرة والصالح والتعزية. ولم يجر توزيع هذه الإمدادات بعد.

ونحن نواصل رصد الواردات التجارية إلى اليمن، وإنني أشعر بالارتياح لإبلاغكم عن بعض التحسن في هذا الصدد. لقد عادت مستويات الواردات الغذائية لما كانت عليه قبل الأزمة. وعلى الرغم من أن الواردات من الوقود لا تزال نصف ما كانت عليه قبل الأزمة، فإنها زادت بمقدار أربعة أضعاف منذ تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال الأسعار مرتفعة على الرغم من هذا التقدم المحرز، ويعزى ذلك جزئيا إلى الأضرار التي لحقت بشبكات الطرق في جميع أنحاء البلد. ومن المهم المحافظة على الزيادة المستمرة في الواردات من جميع السلع الأساسية. ومن المتوقع أن تبدأ آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة بالعمل في منتصف كانون الثاني/يناير، بعد استلام جميع ما تم التعهد بالتبرع به، وبذلك كفالة التدفق الثابت للإمدادات التجارية، ولا سيما تلك الحيوية للبقاء على قيد الحياة وحسن أحوال الشعب اليمني.

أود مرة أخرى أن أذكر الأطراف بالتزاماتها بحماية المدنيين من الأعمال العدائية بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وحماية البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات؛ وتمكين العاملين في المجال الإنساني والإمدادات من الحركة إلى جميع مناطق البلد وعبرها. وستواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تكثيف مساعداتهم من أجل إنقاذ الأرواح. ومع ذلك، لا يمكن أن تنتهي المعاناة الهائلة التي تواجه أكثر من ٢٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال في اليمن اليوم، إلا من خلال التسوية السياسية .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة): أشكر الرئيسة على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأرحب بالإحاطات الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص ولد الشيخ أحمد، والمفوض السامي الحسين، والأمينة العامة المساعدة كانغ.

وكما أوضح جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية بشكل مؤلم، فإن الحالة التي يواجهها شعب اليمن مثيرة للقلق. واليمنيون يعيشون في خضم أحد أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وقد استمعنا إلى الإحصاءات للتو. ولتطبيق ذلك علينا في هذه القاعة، فلو فرضنا أن أعضاء مجلس الأمن هم مجموعة من اليمنيين عدد أفرادها ١٥ يمنيا، فسيكون ١٢ شخصا منا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، و ٤ أشخاص بحاجة إلى مساعدة غذائية طارئة فقط للبقاء على قيد الحياة.

ومع ذلك، وبالرغم من تلك الخلفية المروعة، هناك بعض بوادر للأمل. ونرحب بالتقدم الإيجابي المحرز في محادثات الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي وبالنهج البناء الذي اتخذته الوفود في بعض الأحيان. وأنا على ثقة بأن الجميع هنا سيشاركونني الثناء على الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ويقول إسماعيل إنه بحاجة إلى المساندة. وبالنيابة عن المملكة المتحدة، يمكنني القول إنه يحظى بها. ويحدوني الأمل في أن المجلس بأكمله سيقدم له الدعم ويشجعه على إحراز مزيد من التقدم في المحادثات.

ويجب أن يقع العبء الآن على جميع الأطراف للاستفادة من التقدم المحرز بالمضي قدما بالاتفاقات وتنفيذ مزيد من تدابير بناء الثقة. فهذا سيرسي الأسس لإحلال السلام المستدام. ولا تزال المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة أفضل سبيل لتسوية الأزمة الراهنة بطريقة شاملة. وأرحب باتفاق الوفود على ضمان المزيد من مشاركة النساء في الجولة المقبلة للمحادثات. فالنساء يتأثرن إلى حد كبير بالتراع، ولذا يجب أن نسمع أصواتهن.

وأعتقد أن هناك ثلاث خطوات يلزم اتخاذها الآن وهي: وقف إطلاق النار، وتخفيف حدة الحالة الإنسانية، وتنفيذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ويتعين أن تكون الخطوة الأولى التوصل إلى وقف ذي مغزى ومستدام لإطلاق النار يحظى باحترام جميع الجوانب. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في سويسرا لتمديد وقف إطلاق النار حتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ونقدم دعمنا الكامل لأعمال لجنة التنسيق ووقف التصعيد. ولكن وقعت أيضا العديد من انتهاكات وقف إطلاق النار خلال الأسبوع الماضي، وهو بحاجة إلى المزيد من التمديد إلى ما بعد ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. فبدون وقف إطلاق النار، تتعرض للخطر جميع الجهود الأخرى الرامية إلى تحسين الحالة في اليمن، سواء كانت الحالة متعلقة بحقوق الانسان أو ذات طابع إنساني أوسياسي. ولذلك، أدعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

ثانيا، يلزم أن نبذل كل ما في وسعنا للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية وتقديم المساعدة إلى ٢١ مليون من اليمنيين

الذي هم بحاجة إلى المساعدة. وشكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى تعز خطوة بالغة الأهمية في هذا الصدد. ووصلت إلى المدينة أكثر شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في الأسبوع الماضي، وتصل أيضا اللوازم الطبية. وعلى جميع الأطراف بذل ما في وسعها لتيسير الوصول السريع والمأمون للمعونة الإنسانية ولإزالة العوائق البيروقراطية. وسيكون من الأهمية بمكان زيادة الواردات التجارية وتحسين قدرات الموانئ ومنح قدر أكبر من إمكانية الحصول على التمويل للتجار إذا أريد إعادة فتح الأسواق.

ونضطلع جميعا بدور، وأعتز بأن المملكة المتحدة ضاعفت المساعدة التي تقدمها خلال العام الماضي إلى حوالي ١١٠ ملايين دولار، ولكن الاستجابة الإنسانية الدولية بصفة عامة لا تزال ناقصة التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نشعر جميعا بالقلق من استمرار عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للعاملين في المنظمات غير الحكومية والناشطين والمحتجين والصحفيين. وهذه التدابير القمعية التي يتخذها الحوثيون لا تغلق الحيز الديمقراطي فحسب، ولكنها أيضا تحرم اليمنيين من الحقوق الأساسية التي نستحقها جميعا. لقد دعت المملكة المتحدة إلى الإفراج عن جميع المحتجزين بصورة غير قانونية، بمن فيهم وزير الدفاع اليمني، محمود الصبيحي، وإلى احترام حقوق الإنسان لجميع اليمنيين.

ويلزم أن تكون الخطوة الثالثة الاستفادة من المناقشات التي جرت في سويسرا في الأسبوع الماضي من أجل وضع إطار لتنفيذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وهذا يعني تخلي الحوثيين عن الأسلحة، والانسحاب من البلدات والمدن، والاعتراف بشرعية الحكومة اليمنية. ويعني ذلك أيضا وقف الرئيس السابق علي عبد الله صالح لأعماله المزعزعة للاستقرار، التي تواصل تقويض السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

وهناك مجالات أخرى بالغة الأهمية لإحراز المزيد من التقدم. فإحياء صندوق الرعاية الاجتماعية، وحماية مؤسسات الدولة، ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، واتخاذ إجراءات لمكافحة استخدام الألغام الأرضية – كلها تتسم بالأهمية لإيجاد السلام الدائم في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرنا المبعوث الخاص بخطر استغلال تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم داعش في اليمن للحالة الراهنة لتوطيد موقفهما. وينبغي أن يدق ناقوس الخطر لنا جميعا استيلاء تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على المدن في جنوب اليمن في وقت سابق هذا الشهر والهجمات المنسقة التي يشنها تنظيم داعش في اليمن في جميع أنحاء البلد. ويجب أن تبقى مكافحة هذه التهديدات الإرهابية على رأس أولويات المجلس والمجتمع الدولي ككل.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا على أنه يجب التوصل إلى الحل الطويل الأجل من خلال الحوار والمفاوضات. وينبغي أن نشجع جميع الجوانب على المضي قدما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في سويسرا والبناء على هذا الأساس الراسخ حين تستأنف المحادثات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وسيكون هناك الكثير للمناقشة في عام ٢٠١٦ لكفالة تنفيذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا ولتمكين اليمنيين في نهاية المطاف من العودة إلى الحياة الطبيعية والأمان.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن؛ والسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة كيونغ – وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن تشاد تتابع بقلق بالغ أعمال القتال الجارية واستمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في اليمن. ولا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يمثلون ٨٠ في المائة من ضحايا هذه الحرب، يدفعون ثمنا باهظا للغاية. وبلغت الخسائر البشرية الهائلة، كما سمعنا من فورنا: أكثر من ٦ ٠٠٠ حالة وفاة وإصابة أكثر من ٢٧ ٠٠٠، وما يقرب من ٢,٥ ملايين

شخص من المشردين داخليا. وأيضا، ولأكثر من ثلاثة أشهر، كان آلاف المدنيين الأبرياء الآخرين محاصرين في مدينة تعز على يد الحوثيين وحلفائهم ومحرومين من الحد الأدنى من مستوى الكفاف.

وإزاء هذه الخلفية القاتمة، يؤدي تدمير الهياكل الأساسية الحيوية والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى تفاقم معاناة السكان المدنيين. وهذه الحرب الكارثية تهدد وحدة اليمنية وهي، في حالة عدم وجود منظور سياسي، تحمل في طياتها بذور نزاع إقليمي ذي عواقب لا يمكن حصرها. وعلاوة على ذلك، توفر الحرب تربة خصبة للجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، مما يهدد السلام والأمن الدوليين.

ونتيجة لذلك، فإن المجتمع الدولي وبلدان المنطقة ينبغي أن تشجع على تهيئة الظروف المناسبة للحوار وأن تساعد الأطراف في اللجوء إلى الحل السياسي للنزاع. ولذلك تقوم حاجة ماسة إلى بذل كل الجهود الرامية إلى تشجيع وقف التصعيد، وإرساء وقف دائم لإطلاق النار وتلبية بالاحتياجات الملحة للسكان المحتاجين في جميع المناطق المتضررة. وفي هذا السياق، نرحب بالمشاورات التي عقدت مؤخرا في سويسرا فيما بين الجهات الفاعلة اليمنية تحت إشراف الأمم المتحدة، ونحيي جهود التيسير الدؤوبة التي بذلها السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام. ونأمل أن تستأنف الأطراف المشاورات قريبا، على النحو المقرر، من أجل اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة التي ستؤدي إلى بدء الحوار السلمي.

وبالرغم من ذلك، نشجب انتهاكات الحوثيين وحلفائهم المتكررة لوقف إطلاق النار وندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى تقويض الجهود السلمية الجارية. وبناء على ذلك، على المجتمع الدولي ككل أن يمارس كل ما يلزم من الضغط على جميع الأطراف من أجل الانخراط بحسن نية وبدون شروط مسبقة في عملية الخروج من الأزمة وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذ المبادرة ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل رصد الحالة في اليمن بشكل وثيق وتقديم دعمه الكامل لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى إعطاء دفعة حاسمة لعملية السلام.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة اليوم، لإعطاء المسألة الاهتمام الذي تستحقه. ويقدر وفد بلدي الإحاطات الإعلامية الثاقبة التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد الحسين، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة كيونغ وا كانغ. وبعد سماع الإحاطات الإعلامية، يساور ماليزيا قلق بالغ جراء الصراع الذي طال أمده في اليمن والكارثة الإنسانية الناجمة عنه.

إننا نحيط علما بالتقدم الذي أحرزته الأطراف المتنازعة في الأسبوع الماضي في المحادثات التي جرت في سويسرا، وتوسط فيها المبعوث الخاص أحمد. إن اجتماع الأطراف المتصارعة وانخراطها وجها لوجه في مفاوضات للمرة الأولى، منذ تصاعد الصراع، لا يشكل بأي حال من الأحوال أمرا هينا. ومع ذلك، فإننا نأسف لعدم وجود التزام من جانب الأطراف المتصارعة بالانخراط بحسن نية، والالتزام بوقف إطلاق النار الذي جرى الاتفاق عليه قبل المحادثات. ويبدو بوضوح بأن الأطراف المتنازعة لا تزال تعتقد بأنه بوسعها كسب الحرب عسكريا.

إن ماليزيا تؤكد مجددا موقفها المتمثل في أن الحل السياسي يظل هو الطريق الشرعي الوحيد من أجل التوصل إلى يمن ديمقراطية ومستقرة وشاملة للجميع. ولن تستفيد من إطالة أمد الصراع العسكري سوى الجماعات الإرهابية، على غرار تنظيمي القاعدة وداعش. وقد شهدنا خلال الأشهر الماضية

كيف أن هذه الجماعات الإرهابية وفروعها قد زرعت بذور الفتنة الطائفية، ووسعت نفوذها في اليمن، مستفيدة بشكل كامل من عدم وجود حكومة فعلية، ومن استمرار انعدام الأمن في البلد.

لقد فاقم الصراع الذي طال أمده الأزمة الإنسانية، على حساب الشعب اليمني، ولا سيما الأطفال. وقتل منذ شهر آذار/مارس، أكثر من ٦٠٠ طفل في الصراع. وثمة رقم مذهل مفاده وجود ١٠ ملايين طفل في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية، في حين يتعرض أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ طفل دون سن الخامسة لخطر سوء التغذية الحاد. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد نصف الأطفال في سن التمدرس في اليمن خارج المدرسة. كما أن أكثر من ٠٠٠ ١ مدرسة غير قادرة على استئناف الدروس لأنها دمرت أو تضررت، أو استخدمت كملاجئ مؤقتة للمشردين داخليا.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على الحاجة الملحة لوقف إطلاق النار فورا على الأقل، وإتاحة فترات كافية لتقديم المساعدات الإنسانية، من أجل إتاحة وصول المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني إلى المحتاجين. وكما أعرب عن ذلك مرارا وتكرارا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تؤكد ماليزيا بأن المساعدات الإنسانية لا يمكن ولا ينبغي أن يتوقع منها أن تحل محل الشحنات التجارية الموجهة للبلد. ولذلك، لا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار الحصار المفروض على الشحنات التجارية، واتهامات بالفساد من جانب بعض الأطراف التي تحاول الاستفادة من الحصار على حساب رفاهية الشعب. إن ماليزيا تحث جميع الأطراف على احترام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، وعدم تدمير البنية التحتية المدنية. ونتمنى أن نرى إجراء تحقيقات مستقلة في مختلف الحوادث التي تنتهك بشكل خطير القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المدنيين والمدارس والمرافق الطبية.

وفي الختام، تؤكد ماليزيا دعمها القوي للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص أحمد لتحديد وتنفيذ تدابير بناء الثقة، من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وإجراء تسوية شاملة. إننا نتطلع إلى الجولة القادمة من المحادثات، التي نأمل أن تجري خلال شهر كانون الثاني/يناير. إن نجاح المحادثات يعتمد على الإرادة السياسية للأطراف المتصارعة نفسها. ولذلك فإننا نحث جميع الأطراف على التعاون التام في عملية السلام، وإظهار صدقها فيما يخص رغبتها في إنهاء الصراع، وإعادة البلد إلى مساره الانتقالي الديمقراطي، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليات تنفيذها، ونتائج الحوار الوطني. ونؤيد وجهة نظر المجتمع الدولي بأن ذلك المسار يظل هو السبيل الشرعي الوحيد على المدى الطويل، وسوف نستمر في دعم اليمن لتحقيق هذا المسعى.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكرك سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة مجلس الأمن المفتوحة هذه اليوم بشأن مسألة اليمن. لقد مر بعض الوقت على آخر فرصة أتيحت لنا لمعالجة هذه الأزمة في المجلس، وبالإحاطة الإعلامية اليوم، فإننا قد تجنبنا الوقوع في فخ غض الطرف وإهمال الحالة الخطيرة في هذا البلد. وأشكر المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والأمينة العامة المساعد للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن حجم الكارثة الإنسانية في اليمن مقلق للغاية. وقبل شهر آذار/مارس، كان نصف سكان اليمن يعيشون تحت

عتبة الفقر. ولنا أن نتخيل فقط الحالة الآن. وخلال شهر آب/أغسطس، زار رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورر، اليمن، ولدى عودته أشار إلى أن اليمن، تبدو بعد خمسة أشهر، وكأنها سوريا بعد خمس سنوات. حيث يعاني ١٤,٥ مليون شخص في اليمن اليوم من انعدام الأمن الغذائي، ورأينا جميعا الصور المروعة في وسائل الإعلام لأطفال يعانون من سوء التغذية. إننا نعرف ما الذي سيعنيه ذلك، على مدى السنوات القادمة. وحتى لو توقفت الحرب في اليمن اليوم، فقد تم بالفعل تعريض مستقبل الجيل القادم للخطر. وبالنظر إلى الحالة، أود أن أركز على ثلاث نقاط.

تتمثل النقطة الأولى في الضرورة المطلقة والملحة لوقف إطلاق النار. ويجب أن يكون الهدف اليوم بالنسبة للأطراف، الاتفاق على وقف إطلاق النار، الذي ينبغي الإعلان عنه فورا وجعله فعالا، وإذا أمكن جعله دائما أيضا. إننا نعتقد وجود حاجة إلى وقف إطلاق النار لتعزيز الثقة، والسماح بإجراء مفاوضات يجب استئنافها بحسن نية. لقد علمتنا الحرب في اليمن بأن الحل العسكري ليس خيارا قابلا للتطبيق. كما أن التقدم الميداني الذي شهدناه على مدى الأشهر القليلة الماضية غير منتظم، ولا يمكن تعزيزه بسهولة من وجهة نظر عسكرية، خصوصا في بلد مثل اليمن، الذي لديه عدد كبير من الميليشيات تشهد تغيرات في الولاءات، ومع وجود جماعات إرهابية، بعضها في غاية الخطورة. ولا ينطوي ذلك فقط على إيجاد النهج الإنساني الصحيح، ولكن أيضا أن نكون واقعيين عندما نبحث عن حل غير عسكري، يجب أن تتبناه جميع الأطراف.

إن النقطة الثانية التي أود تناولها، تتمثل في ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي. ومن الضروري للغاية التقيد بالعناصر الأساسية للقانون الإنساني الدولي في كل الأوقات، مع استمرار الأعمال العدائية. إن وقف إطلاق النار الأسبوع الماضي، على الرغم من قصوره، كان مع ذلك مفيدا للغاية، للوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في مناطق عديدة من البلد. كما أنه لدينا معلومات إيجابية من الأشهر القليلة الماضية، كما أشارت إلى ذلك الأمينة العامة المساعدة كانغ في مؤتمر صحفي عقدته، بشأن تسليم البضائع إلى البلد، بما في ذلك الوقود، الذي لا يمكن بدونه تقديم الخدمات الأساسية. ولكن من الواضح وجود نقص حاد، ولا نزال بعيدين عن الحالة التي يمكن اعتبارها مقبولة. ويجب أن يستقر دخول البضائع إلى البلد، ويجب تشغيل كل الموانئ على طول البحر الأحمر. ونذكّر أيضا مرة أخرى بأهمية منع الهجمات على المدارس والمستشفيات والبنى التحتية الصحية الأخرى، وبطبيعة الحال، الطاقم الطبي.

إن النقطة الثالثة تتعلق بدور المنطقة. حيث ترتبط الحرب في اليمن بشكل وثيق بما يجري في المنطقة. وقد شهدنا طوال عام ٢٠١٥، تحقيق تقدم كبير في التخفيف من حدة التوتر في بعض الصراعات في الشرق الأوسط. وتوصلنا خلال شهر تموز/يوليه إلى اتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني. واعتمدنا في الأسبوع الماضي، بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يهدف إلى وضع حجر الأساس للمفاوضات في سوريا مع خريطة طريق واضحة جرت صياغتها بشكل جيد. ونحن بحاجة إلى نفس القوة ونفس روح التوافق فيما يتعلق باليمن. ولذلك، ندعو كل بلدان المنطقة إلى التأثير على الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

ونود أن نعرب عن دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام في اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الذي مكنته مهاراته، وعزمه وتكتمه، من إقناع الطرفين بالجلوس على طاولة المفاوضات، وأخذ وعد منهما بالعودة إلى المفاوضات خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. كما نثني على الأمين العام على الدور المهم الذي يؤديه، فيما يخص إبقاء الحالة في اليمن قيد متابعته. لقد أصبح يشارك شخصيا في السعي للتوصل إلى حل لهذه الأزمة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتعبير عن امتناننا العميق لجميع العاملين في المجال الإنساني، وموظفي وكالات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة أطباء بلا حدود، الذين واصلوا عملهم الميداني في اليمن، مخاطرين بحياتهم كل يوم للتخفيف من أثر هذه الكارثة الإنسانية.

السيد سواريث مورينو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية.

يجب أن نسلم بأن جهود مجلس الأمن بشأن الحالة في اليمن لم تكن فعالة، إذ أن القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه في نيسان/أبريل، لم يسفر عن أي حل ملموس للتراع المسلح هناك. ولا تزال فنزويلا مقتنعة، مع ذلك، بأن الحوار والمفاوضات وحدهما يمكن أن يمهدا الطريق لإنهاء التراع بغية تعزيز عملية انتقال سياسي سلمي ومنظم. وفي هذا الصدد، نثني على محادثات السلام التي عقدت في سويسرا في الأسبوع الماضي. وتبرهن مبادرة المبعوث الخاص الجديدة على أهمية الدور القيادي للأمم المتحدة في عملية المفاوضات السياسية ودورها كوسيط في التراع. وينبغي أن تتم تلك العملية بحسن نية، ومن دون شروط، وينبغي أن تضم ممثلين عن المجتمع المدني، بما في ذلك المرأة، بهدف تحديد السياسات العامة التي تعود بالفائدة على سكان اليمن ككل.

للأسف، وعلى الرغم من أن الطرفين اتفقا على وقف الأعمال العدائية قبل بدء المحادثات، حدثت بالفعل انتهاكات لوقف إطلاق النار أضرت بالحوار ووضعت عقبات في طريق التوصل إلى اتفاق سلام. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على الوفاء بالتزامهما من أجل تيسير إحراز تقدم ملموس لصالح شعب اليمن.

فالتوصل إلى تسوية سياسية سلمية نهائية في اليمن أصبح، بالتالي، أكثر صعوبة مع إطالة أمد التراع. ومن المؤسف أن الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى الطرفين لإنهاء الأعمال العدائية أدى إلى حالة من الفوضى أسفرت عن آثار فظيعة على السكان المدنيين. ولذلك، فإننا ندعو الطرفين إلى الالتزام بتحقيق أهداف محددة بغية تسوية الأزمة في أسرع وقت ممكن. ونعيد التأكيد على أن رؤية نتائج إيجابية للمفاوضات مرهونة بدرجة المرونة التي يبديها الطرفان وعلى استعدادهما لتقديم تنازلات بغية التوصل إلى تحقيق سلام آمن ودائم في اليمن.

ونظرا للتراع المسلح، فإن اليمن يواجه أزمة إنسانية خطيرة تهزه من أسسه. واستنادا إلى عدد من التقارير، فإن ٨٠ في المائة من السكان، أي أكثر من ٢٠ مليون شخص - في حاجة ماسة إلى شكل من أشكال المعونة الإنسانية لتلبية حاجاتهم العاجلة إلى الأغذية والأدوية والوقود. وبذلك أصبح اليمن يشكل أحد أسوأ الأزمات الإنسانية في المنطقة، إن لم تكن الأسوأ، رغم سكوت الإعلام عن هذه الحقيقة.

ومما يؤسف له أسفا شديدا أن التراع قد أسفر حتى الآن عن ٦ ٠٠٠ حالة وفاة، نصفهم من المدنيين، وجرح أكثر من ٢٧ ٥٠٠. ووفقا لليونيسيف، تشمل هذه الأرقام وفاة ٦٣٧ طفلا وجرح ٩٢٧. ويجب أن نضيف إلى تلك المأساة تعرض ١,٣ مليون طفل دون الخامسة لخطر سوء التغذية و ٢,٣ مليون شخص أجبروا على مغادرة ديارهم، في حين فر مئات الآلاف الآخرين من البلد. ونأمل أن يقوم طرفا التراع بكفالة إمكانية وصول العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى مناطق البلد النائية حتى يتمكنوا من تقديم المساعدة للتخفيف من احتياجات الناس الأكثر إلحاحا. وأغتنم هذه الفرصة للإشادة ببرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومختلف الوكالات الإنسانية ووكالات المتطوعين، من بين أخرى، على جهودهم المقدرة للتخفيف من الآثار السلبية على السكان المدنيين في أعقاب اندلاع التراع.

وأغتنم كذلك هذه المناسبة لأدين بشدة اغتيال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لمحافظ عدن، السيد جعفر محمد سعد، في وقت سابق من هذا الشهر. ونؤكد مجددا أن المستفيدين الوحيدين من النزاع في اليمن هما القاعدة وتنظيم الدولة اللذان يستفيدان من الفوضى والعنف في محاولاتهما لتحقيق أهدافهما. وكما ذكر السيد أحمد في إحاطته الإعلامية، فإن هاتين المجموعتين الإرهابيتين قد وسعتا أنشطتهما في اليمن، مما زاد من تعقيد الحالة السياسية الهشة أصلا. وكما سبق أن قلنا، تتطلب المكافحة الفعالة للإرهاب في اليمن وجود دولة بمؤسسات قوية، غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بإنهاء النزاع المسلح واستعادة السلام والاستقرار، بمشاركة جميع قطاعات المجتمع.

وكما قلنا من قبل، ونقول مرة أخرى، نرفض العنف والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبالنظر إلى الدمار الذي تسبب فيه هذا النزاع، تناشد فنزويلا الطرفين اتخاذ خطوات عاجلة بهدف التوصل إلى اتفاق يمكن أن يوقف الأعمال العدائية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، اللذين ينتهكان باستمرار من قبل أطراف النزاع. والحوار هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله تحقيق السلام والاستقرار. ونؤكد مجددا أن الحل يجب أن يكون سياسيا ومتفاوضا عليه وسلميا. وعلى البلدان التي لها أي تأثير على الطرفين بذل كل ما في وسعها للمساعدة في تحقيق تقدم في هذه العملية.

فالحالة في اليمن مأساوية. وينبغي لنا أن ننظر إلى الأزمة التي طال أمدها على أنها ناقوس خطر يحذرنا بأنه ليس بوسعنا أن نتخلى عن جهودنا للمساعدة في عكس اتجاه مناخ العنف السائد. ويقع على المجتمع الدولي التزام بدعم أي جهود سياسية سلمية ترمي إلى حماية سيادة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية، والعمل بوجه خاص على ضمان حماية اليمنيين المتضررين من الحرب.

وأخيرا، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يتصرف على نحو بناء لمعالجة الأزمة السياسية التي تؤثر على شعب اليمن الشقيق ومساعدة الملايين من مواطنيه في التغلب على المصاعب التي سببتها الحرب.

السيد تساو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص أحمد، والمفوض السامي لحقوق الإنسان الحسين، والأمينة العامة المساعدة كيونغ - وا كانغ على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد أحرزت عملية التسوية في اليمن تقدما في الآونة الأخيرة بفضل المساعي الحميدة النشطة للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. واستأنف الطرفان اليمنيان حوارهما السياسي في سويسرا وتوصلا إلى اتفاقات - بما في ذلك وقف مؤقت لإطلاق النار - ترحب بها الصين. وتقدر الصين تقديرا كبيرا وتؤيد بقوة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون، ومبعوثه الخاص، السيد أحمد، في التوسط في النزاع في اليمن.

فقد أثبت لنا التاريخ، في اليمن، مرارا وتكرارا أن الحرب لا تقدم أي حلول وأن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم. يجب على الطرفين الجلوس ومواصلة المحادثات. ونأمل أن يواصلا الحوار على أساس مصلحة بلدهما وشعبهما ولصالح السلام والاستقرار في المنطقة بصفة عامة. وينبغي أن يغتنما هذه الفرصة لمواصلة المشاركة دون شروط في الحوار السياسي، الذي يجري تحت رعاية الأمم المتحدة، لكفالة استمراره حسبما هو مقرر، وأن يظهرا صدق نيتهما، ويعملا على أن تصفر عن قرارات سياساتية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق تسوية سياسية، في أقرب وقت ممكن، تعكس الواقع في اليمن وتشمل جميع الأطراف المعنية. ونأمل أن يعمل المجتمع الدولي جاهدا من أجل تعزيز محادثات السلام، وبناء الثقة وتبديد الشكوك، وأن تواصل الدول الأخرى في المنطقة والمنظمات الإقليمية المعنية القيام بدور بناء.

لقد أسفر النزاع الذي طال أمده في اليمن عن تدهور الحالة الإنسانية. وتتعاطف الصين بشدة مع معاناة الشعب اليمني. ونأمل أن تستمر الأمم المتحدة في تحسين التنسيق لإيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن، إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز عملية التسوية السياسية هناك. وينبغي للأطراف المعنية أيضا التعاون بنشاط مع جهود الأمم المتحدة بضمان عدم وجود أي عراقيل أمام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى الجهات المانحة الدولية الوفاء بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن من أجل تخفيف الأزمة الإنسانية في اليمن.

لقد ظلت الصين تتابع الحالة في اليمن عن كثب. وقد عملنا بنشاط على تعزيز محادثات السلام وتوفير كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية.

والصين ستواصل العمل مع المجتمع الدولي في جهود متضافرة للضغط من أجل استئناف مبكر للسلام والاستقرار في اليمن.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفدي بمبادرتكم، سيدتي الرئيسة، لعقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن اليمن. وأشكر كل مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة، التي تذكرنا مرة أخرى بالأزمة العميقة والسحيقة التي يعاني منها اليمن. وإن توقع حل عسكري أو استسلام الجانب الآخر هو من قبيل الوهم الذي يؤدي إلى نتائج عكسية. فالمرء يمكن أن يكسب الحرب، لكن قد يخسر بلداً في غضون ذلك. فإذا استمر النزاع أكثر من ذلك، ستكون العواقب وخيمة بالنسبة للأجيال القادمة، لليمنيين، وللمنطقة بأسرها وما وراءها.

وأود أن أعرب عن كامل دعمنا لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد. ولا بد من متابعة مستمرة لاجتماعات سويسرا. ونرحب بصورة خاصة بالتزام الطرفين بمواصلة العمل في إطار لجنة التنسيق والتهدئة. والركائز الأساسية الثلاث – وقف الأعمال القتالية، وكفالة الوصول الإنساني بلا عوائق، والشروع في عملية سياسية من شأنها أن تعيد عملية انتقال اليمن إلى مسارها – يجب دعمها واستمرارها دون قيد أو شرط. وإطار العملية الانتقالية معروف، ويقوم على أساس القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج الحوار الوطني.

إن الأطراف كافة تتحمل المسؤولية عن كسر دائرة العنف واستعادة احترام أرواح البشر. وحتى يكون لليمن واليمنيين مستقبل مستدام، لا بد من إيجاد حل دائم يفضي إلى الانتقال وإحلال السلام الآن. ولن ينتظر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام. فهما قد أوجدا لنفسيهما وضعاً مريحاً للغاية على الأرض بالفعل، ونعرف ما يحدث حيث يستقر أحدهما ولا يمكن أن نسمح بوجود ثقب أسود إرهابي آخر في المنطقة.

ونحن ندرك جيداً مدى صعوبة تلك العملية. ونحيي مثابرة المبعوث الخاص ودأبه من أجل إبقاء الأمل في المفاوضات حياً. وتحديد موعد للاجتماع القادم هو مؤشر صغير ولكن مهم. ونأمل أن تستند المحادثات على نحو متزايد إلى جوهر النزاع وجدول الأعمال الذي قدمه المبعوث الخاص، في حزمة واحدة، وهو الوضع المثالي. ونود أن نشكر المبعوث الخاص على تواصله مع النساء في اليمن، خصوصاً. فلا بد أن تظل أصواتهن جزءاً أساسياً في كل المحادثات والجهود الرامية إلى استعادة السلام في ذلك البلد الذي يعاني الكثير.

إن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إطلاق سراح السجناء، أساسية لتحقيق سلام أكيد. ونرحب بكون أكثر من ١٠٠ من الشاحنات الغذائية للأمم المتحدة تمكنت من الوصول إلى تعز، وموافقة الجانبين على وصول المساعدات الإنسانية إلى المدينة بشكل دائم. مع ذلك، هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الشحنات من ذلك النوع في جميع أنحاء البلاد. فسوء التغذية

والجوع، وتوقف الأطفال عن النمو – كل ذلك سيؤثر سلباً على مستقبل البلد، وينبغي ألا يسمح باستمراره. ومن المؤسف أن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لم تُفعَّل حتى الآن. وبالنظر إلى مستوى النقص في النقل والتسليم، بما في ذلك البضائع التجارية والوقود على وجه الخصوص، فإن المزيد من التأخير غير مقبول، وبالنظر أيضاً إلى أن التحالف قد أقر بأن النهج الذي توفره الأمم المتحدة من شأنه أن يخفف إلى حد كبير من هواجسه بشأن الانتهاكات المحتملة لحظر الأسلحة. وقد ذكرت أرقام كثيرة. سوف أشير منها إلى رقم واحد غني عن أي تعليق، ويؤكد الطابع الملح لذلك. فقد ارتفعت أسعار الوقود وغاز الطهي بنسبة تصل إلى ٣٠٠ في المائة عن مستويات ما قبل الحرب في بلد كان فقيراً جداً بالفعل قبل وقوع الأزمة.

ويؤسفنا أن انتهاكات وقف إطلاق النار ما زالت تحدث على كلا الجانبين. ومن الأهمية بمكان مراقبة وقف إطلاق النار وتمديده، ووضع آلية تنسيق فعالة لوقف إطلاق النار وتفعيلها. وأود أن أؤكد في هذا السياق أيضا، كما سبقني العديد من الوفود إلى ذلك، على ضرورة احترام أطراف النزاع كافة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فلا بد من حماية المدارس والمرافق الصحية والعاملين في المجالين الإنساني والطبي وتأمين سلامتهم من الهجمات. تلك الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب. ولا بد من مساءلة من ينتهكون القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان عاجلاً أو آجلاً.

أنتقل الآن إلى مسألة الجزاءات. عندما أنشئ نظام الجزاءات، كان الاعتقاد السائد أن التهديد بالجزاءات وحده يكفي لردع المخالفين. وقد ثبت خطأ ذلك. فالقذائف الفارغة لا تردع المخالفين. وعندما تم تحديد أول الأفراد المخالفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كان الوقت قد تأخر، فمنذ ذلك الحين، كانت الأسلحة تتدفق بحرية في أيدي الحوثيين، الذين تقدموا في مسيرتهم ضد الحكومة الشرعية في اليمن.

وهناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بالرئيس السابق علي عبد الله صالح وابنه، السيد أحمد علي صالح، والمقربين منهما، ممن كان لهم دور كبير في تأجيج النزاع. وقد بدأت بعض البلدان بالفعل في تحديد أصولهم وتجميدها. ونحث جميع البلدان التي قد تكون لديها معلومات عن أصولهم على تكثيف تعاونها مع فريق الخبراء الذي يعكف على إعداد تقريره النهائي للجنة، والمقرر تقديمه في كانون الثاني/يناير.

لقد كانت ضرورة وقف التدفقات غير المنضبطة للأسلحة في اليمن والتعامل مع التشبع الهائل للبلد بالسلاح أمراً جلياً حتى قبل اندلاع النزاع. وما فتئت ليتوانيا تدعم فكرة فرض حظر على الأسلحة الذي كان يمكن أن يتيح لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تدعمها الأمم المتحدة فرصة أفضل للنجاح. وقد فرض حظر الأسلحة المحدد الهدف في نهاية المطاف. ومع ذلك، علينا أن نقر بأنه ما زال يتعين تقييم أثره، بعد أن تم هيكلته وتطبيقه في الوقت الحالي. لذلك، نحتاج إلى تحسين الإبلاغ عن تنفيذ حظر توريد الأسلحة. ومن المهم أيضا التأكد من أن الحالات التي يبلغ عنها بشأن انتهاك الحظر، كالحالة المتعلقة بمحاولة نقل أسلحة من إيران، ستخضع لفحص جدي من قبل الفريق واللجنة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون أيضا لمقدمي الإحاطات الإعلامية الموقرين، المبعوث الخاص إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والمفوض السامي زيد رعد الحسين، الذي نرحب به في المجلس مرة أخرى، والسيدة كيونغ – وا كانغ. ونود أن نشكرهم على المعلومات المستكملة التي قدموها بشأن الحالة في اليمن.

نتابع عن كثب جهود الوساطة التي يقوم بها المبعوث الخاص اسماعيل ولد الشيخ أحمد. ونثني عليه لالتزامه بالبحث عن السلام في اليمن. فانخراط حكومة الرئيس عبد ربه منصور

هادي منصور والحوثيين في مناقشات لأول مرة هو في حد ذاته تطور مشجع للغاية، وهو ما يمكن وصفه بالجانب المشرق وسط الغيوم. ونود أن نرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف بشأن الإطار العريض لإنهاء النزاع. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تدابير بناء الثقة التي اتفقت عليها الأطراف، بما في ذلك إطلاق سراح الأسرى وتيسير الوصول الإنساني.

ولكن، يقلقنا أنه لم يتم الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار حتى الآن. ونرى أن وقف إطلاق النار الدائم سيكون أنجع التدابير لبناء الثقة. ونشجع الطرفين على تمديد وقف إطلاق النار المؤقت الحالي وجعله دائماً. فحتى في ظل وجود وقف إطلاق النار المؤقت، فقد جعلته الانتهاكات العديدة هشاً. ولا يكفي أن يكون هناك وقف لإطلاق النار؛ يجب على الطرفين الامتناع عن العنف أثناء وقف إطلاق النار. تلك خطوة أولى أساسية لتهدئة النزاع وتحسين الوضع الإنساني في اليمن. ونحن نتطلع إلى استئناف المحادثات في ١٤ كانون الثاني/يناير. ويحدونا الأمل في أنها ستكون بمثابة منصة للبناء على مكاسب الجولة الأولى وصولاً إلى نتيجة من شأنها إنهاء النزاع في اليمن.

السيدة قعوار (الأردن): بداية، أود أن أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد؛ وسمو الأمير زيد بن رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة كيونغ - وا كانغ، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم. كما لا يفوتني الثناء على جميع طواقم موظفي الأمم المتحدة التي تعمل في اليمن ليلاً ونهاراً على الرغم من خطورة الأوضاع الأمنية في ذلك البلد.

إن التئام المحادثات المباشرة بين الأطراف اليمنية في سويسرا مؤخراً كان مدعاة لارتياحنا. فالأردن يدعم تلك التطورات الإيجابية في المسار السياسي، والتزام الحوثيين بتنفيذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما أن إعلان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وقف إطلاق النار لمدة سبعة أيام، بالتزامن مع تلك المباحثات وإعلان تجديدها لسبعة أيام أخرى يعكس التزام الحكومة اليمنية الصادق لتغليب المسار السياسي التفاوضي على أي حلول أخرى، وتشبثها بنهج وقف العنف وتهيئة الظروف المؤاتية لإنجاح المباحثات بين الأطراف اليمنية.

لقد شكلت مباحثات سويسرا منعطفاً هاماً في المسار السياسي اليمني، وبالرغم من عدم تمكنها من الوصول إلى انفراجة كاملة للأزمة الراهنة - وهذا ما كان متوقعاً - إلا أنه مما لا شك فيه أنها أدت إلى كسر الجمود التفاوضي الذي لف الوضع السياسي في اليمن لفترات طويلة، وأفضت إلى بعض النتائج الملموسة مثل الاتفاق على إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار والتهدئة، وبحث آليات عمل لجنة الشؤون الإنسانية. وعليه، يشدد الأردن على أهمية تلك المباحثات من حيث وقت انعقادها ونتائجها.

وفي هذا السياق، يتطلّع الأردن لجولة المباحثات القادمة المزمع عقدها بتاريخ ١٤ من الشهر المقبل، مؤكداً على حتمية الإطار المرجعي لها والمحدد بالقرار الأممي ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني. كما نؤكد على أهمية مواصلة تلك المباحثات، ونحث كافة الأطراف على الانخراط فيها بجدية وبنية حسنة، كوننا على قناعة بأن الحل للأزمة اليمنية لن يتأتى إلا عبر القنوات السياسية، وعودة الشرعية، التي يجسدها الرئيس هادي، إلى بسط سيطرتها على كافة المحافظات اليمنية.

يُعرب الأردن عن شديد أسفه وإدانته للخروقات والانتهاكات التي عكّرت الهدنة الإنسانية التي دشنها الرئيس هادي، فقد ارتُكب العديد من الخروقات، على الأخص في محافظتي تعز ومأرب، ولا يسعني في هذا المقام حصرها، إلا أنها موثقة بوثيقة المجلس S/2015/582. ولم يقتصر نطاق

الخروقات على الأراضي اليمنية، بل وطالت في اعتداء سافر أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة، وذلك من خلال استخدام صواريخ باليستية، في تطور خطير واستفزاز واضح. وعلى الرغم من كل تلك الخروقات، فقد أكدت الحكومة اليمنية على التزامها بوقف إطلاق النار، كما مارست قوات التحالف أقصى درجات ضبط النفس، وأكدت مراراً على التزامها بالهدنة.

ما زال الوضع الإنساني في اليمن مدعاة للقلق، ولطالما أكد الأردن على التلازمية القائمة ما بين الوضع الإنساني في اليمن ووجود انفراجة في المسار السياسي، وعودة الشرعية التي ارتضاها اليمنيون إلى مقامها الصحيح، فمن الأهمية بمكان تسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن ودخولها في مرحلة الهشاشة التي يعاني منها اليوم، والكامنة في عدم تطبيق قرارات المجلس ذات الصلة، وأهمها القراران ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وأود اليوم أن أسلط الضوء على المأساة الإنسانية المهولة التي تعيشها مدينة تعز اليمنية، هذه المدينة المنكوبة، والتي ما زالت تتعرض لأبشع صور العقاب الجماعي، وما زالت تحت وطأة الحصار الإنساني، معرّضة بذلك حياة قرابة ٤ ملايين مواطن بريء للخطر الداهم. وهنا، يطالب الأردن المجتمع الدولي بالتحرّك العاجل وممارسة الضغط اللازم على الحوثيين وأعوانهم لفتح طرق الإمداد وعدم تعطيل وصول المساعدات الإنسانية إلى تعز. وفي هذا المقام، يرحب الأردن باتفاق المشاركين في المباحثات على إتاحة دخول المساعدات الإنسانية إلى تعز، ونأمل تطبيق ذلك عملياً.

وعلى الرغم من الخروقات التي شابت فترة الهدنة، فإن الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة بعثت بالأمل، حيث أكدت على أن وقف إطلاق النار أدى إلى تحسّن في وصول المساعدات الإنسانية إلى المدن اليمنية المتضررة، وهذا ما يدلل بشكل جلي على أن الوصول إلى لحل سياسي وفقاً للمرجعيات المعتمدة، وتحقيق وقف إطلاق النار، سيكون بوابة لحل الأزمة الإنسانية.

قد تكون هذه المداخلة هي الأخيرة لبلادي في مجلس الأمن بشأن اليمن، ومن هنا نناشد كافة الدول الأعضاء في المجلس خاصة والمجتمع الدولي عامة لبذل كافة الجهود اللازمة، والاضطلاع بالمسؤوليات المناطة به، واتخاذ كافة التدابير لمساعدة اليمنيين في المضي قدماً نحو طريق السلام والاستقرار. فاليمن الشقيق بلد الخير والعطاء والحكمة، وأهله الكرام ينظرون لنا جميعاً، ويتطلعون لإنهاء مأساتهم التي أثقلت على أطفال اليمن وشيوخه ونسائه ورجاله.

كما أنه من الأهمية بمكان الاستماع لشواغل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل إقرار المجلس مراراً بأن تدهور الحالة الأمنية في اليمن يشكل تهديداً خطيراً ومتزايداً على أمنهم. كما ينبغي مراعاة الانعكاسات الأمنية والسياسية المحتملة على المنطقة برمّتها في حال تفاقمت الأوضاع المتدهورة في اليمن، وهو ما سيمنح التطرّف والإرهاب فرصة أكبر للسيطرة والتمدد، وانتشار خطرهما بشكل أكبر، وتهديد المنطقة بأسرها. وما رأيناه من أحداث إرهابية في مختلف بقاع العالم مؤخراً ما هو إلا دليل دامغ على أن ما يحصل في منطقتنا لن يقتصر أثره على المنطقة، بل يتعدّاه للعالم أجمع.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين؛ والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة كيونغ - وا كانغ، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة في اليمن.

ونرحب باستئناف المفاوضات بين الأطراف اليمنية. ونحيط علماً بالعمل المثمر للسيد ولد الشيخ أحمد، الذي

تغلب على العديد من الصعوبات في سويسرا واستطاع أن يجمع معاً جميع الأطراف الرئيسية في التراع لإجراء محادثات سياسية شاملة، وذلك بهدف وضع نهاية لسفك الدماء في الوقت المناسب. ونأسف أن المحادثات لم تقترن مع وقف دائم لإطلاق النار. وليس من المشجع أن الاجتماع قد أرجئ إلى منتصف كانون الثاني/يناير. ونؤكد موقفنا بأننا لا نرى بديلاً عن تسوية سياسية للتراع. ونأمل حقاً أن تتمكن لجنة مراقبة وقف إطلاق النار والتهدئة، التي تتألف من مستشارين عسكريين من كل طرف في التراع، من ضمان المصالحة في أقرب وقت ممكن.

ونعتقد أن الاتفاقات المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق ورفع أي حصار تكتسي أهمية شديدة. وما زلنا نعتقد أن إنشاء فترات هدنة للأغراض الإنسانية أمر متوقّف على حسن توقيتها، وهي نقطة شددت عليها روسيا منذ بداية الأزمة في اليمن. إن فترات الهدنة هذه للأغراض الإنسانية، الرامية إلى التخفيف من معاناة المدنيين، ذات أهمية بالغة، ويجب الامتثال لها بموجب جميع القوانين الدولية الإنسانية. وقد قدّم الاتحاد الروسي وسيواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن.

ونرحب بالنتائج التي تم التوصل إليها بقيادة السيد أحمد في سويسرا فيما يتعلق بتبادل الأسرى. وفي المستقبل، سيكون من الضروري القيام تدريجياً بإيجاد جو من الثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، قد تشمل العناصر الموحدة أيضاً جهداً مشتركاً لمكافحة خطر الإرهاب الناشئ في البلد. لقد بين تطور الأحداث في الميدان هذا العام بوضوح عدم جدوى المراهنة على الحل العسكري لحل الأزمة في اليمن. ولا يمكن للاشتباكات العسكرية الجارية إلا أن تؤدي إلى زيادة تدهور الحالة، وتفاقم الأزمة الإنسانية وتعزيز الفوضى والاضطراب اللذين تستغلهما الجماعات الإرهابية بنشاط لبسط وجودها ونفوذها في اليمن. ويجب على جميع القوى الوطنية اليمنية أن تجتمع معاً من أجل دحر الإرهاب.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تأييدنا للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ولد الشيخ أحمد، وفريقه. ونتوقع زيادة في جهوده الرامية إلى وضع حد للمواجهات العسكرية في أقرب وقت ممكن والشروع في محادثات موضوعية بشأن انسحاب القوات وبدء حوار شامل بهدف إعادة بناء الدولة ووحدة البلد.

السيد جيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية.

كما نغتنم هذه الفرصة لنثني على السيد أحمد لقدرته على التوسط في اتفاق وقف إطلاق النار الأسبوع الماضي، الذي منح الشعب اليمني بالتأكيد فترة توقف مرحب بها في القتال. فبعد أكثر من عام على القتال، وفقدان الآلاف من الأرواح، وتفاقم الحالة الإنسانية، يتعين على الطرفين المتحاربين اغتنام هذه الفرص من أجل التقليل من معاناة شعب اليمن والتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة.

ومن المؤسف للغاية تكرار انتهاك وقف إطلاق النار المقترح أثناء محادثات السلام في سويسرا، وعدم تحقيق نتائج ملموسة. ومع ذلك، فإننا ندرك تماما أن هذه العملية سوف تستغرق وقتا وتحتاج للصبر. ولذلك، نرحب بالإعلان الصادر عن المبعوث الخاص أحمد بعقد جولة جديدة من المحادثات في ١٤ كانون الثاني/يناير. وفي غضون ذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى الطرفين المتحاربين لاحترام سلامة السكان المدنيين، وتلبية الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار بغية الحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح وانتشار الجماعات الإرهابية

المسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي استغلت العنف لنشر نفوذها في تلك المنطقة المضطربة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين؛ والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة كيونغ - وا كانغ، على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب بإبلاغنا بالمستجدات عن الجولة الأولى من المحادثات في سويسرا، بالإضافة إلى الطابع الصريح للإحاطات الإعلامية بشأن حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في اليمن.

كنا جميعا هنا نود أن نرى إحراز المزيد من التقدم في محادثات الأسبوع الماضي. ومع ذلك، فإننا نرحب بتوصل الطرفين إلى بعض أوجه الاتفاق الهامة وبوجود التزام باستئناف المحادثات في منتصف كانون الثاني/يناير. ومن الأهمية بمكان أن يواصل كلا الجانبين الالتزام والمشاركة، دون شروط مسبقة، بغية التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة، والعمل على ضمان إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف في الجولة المقبلة من المحادثات. ونتفق مع المبعوث الخاص في أن مجلس الأمن يجب أن يدعم جهوده. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بصورة مجدية. وينبغي لأولئك الذين قد يسعون إلى تقويض المحادثات أو وقف إطلاق النار أن يعرفوا أن ذلك سينطوي على عواقب.

انتهاكات وقف إطلاق النار المؤقت من الجانبين أمر مخيب جدا للآمال. ومع ذلك، نشيد بالجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية للوصول إلى المحتاجين خلال تلك الفرصة المتاحة. ومن المهم الآن أن يتم تمديد وقف إطلاق النار واحترامه، من أجل تيسير وصول المزيد من المساعدات الإنسانية وتوفير أفضل فرص النجاح للمحادثات المستأنفة. وبالنظر إلى الطبيعة المجزأة للقوات في الميدان، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات في الأسابيع المقبلة بغية إتاحة فرصة لترسيخ وقف إطلاق النار.

وقد شهدت الحالة في اليمن تدهورا خطيرا خلال عام ٢٠١٥. بلد كان بالفعل فقيرا بشكل خطير أصبح يعاني الآن بشكل فظيع جراء إخفاقات في قيادته والطائفية. وكلما طال أمد هذا النزاع، كلما زادت معاناة الشعب اليمني وزاد تهديد الاستقرار والأمن في البلدان المجاورة. ومن مصلحة جميع الأطراف في النزاع وقف القتال وعدم الاستقرار في أقرب وقت ممكن والعمل على التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام. عندئذ فقط، يمكن استئناف عملية الانتقال السياسي وبدء قيادة البلد في التصدي للعديد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية التي تنتظرها.

وقد ألحقت الأعمال العدائية في المناطق المدنية وحولها، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة والقنابل العنقودية، فضلا عن الغارات الجوية وإطلاق النيران المضادة للطائرات خسائر كبيرة بدرجة غير مقبولة بين السكان المدنيين. وتهدد تدفقات الأسلحة من اليمن إلى الصومال وأماكن أخرى الاستقرار الإقليمي. وهناك أدلة متزايدة على أن الجماعات المتطرفة، من قبيل الكيانات اليمنية لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، هي المستفيد الرئيسي من استمرار النزاع وحالة عدم الاستقرار. ولا يمكن لليمن ولا جيرانه تحمل هذا النزاع.

ولا تزال الجهود الرامية إلى منع تدفق الأسلحة إلى البلد تمنع وصول البضائع المستوردة التي تمس الحاجة إليها. وتؤيد نيوزيلندا، على الصعيدين السياسي والمادي، تطوير آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة وتأمل أن يحسن تنفيذها دخول الإمدادات التجارية إلى اليمن تحسنا كبيرا. ونشعر بقدر كبير من التشجيع من أن الأطراف قد وافقت على إزالة الحواجز التي تعوق وصول الإمدادات الإنسانية إلى جميع أنحاء

اليمن على نحو آمن وسريع ودون عوائق. ويجب أن تفي جميع الأطراف بهذه الالتزامات.

وكما سمعنا، فقد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولتجنب تعميق الانقسامات داخل المجتمع اليمني، من الضروري أن تحقق اللجنة الوطنية للتحقيق بصورة مستقلة وشاملة في الانتهاكات من جانب جميع الأطراف، وأن تشارك نتائجها مع المجتمع الدولي. وفي ضوء هذه الخلفية، يعد تركيز مناقشة مجلس الأمن اليوم أمرا هاما. منذ أن بدأت مرحلة الانتقال السياسي في اليمن عام ٢٠١١، اضطلعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيها بدور سياسي هام. ومنذ نيسان/أبريل من هذا العام، برز القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) في الخطاب السياسي اليمني.

ولا بد في نهاية المطاف من التوصل لحل شامل ينص على المشاركة الواسعة في ترتيبات الحكم. سيلزم أي اتفاق بالضرورة ترتيبات أمنية صعبة ومعقدة تنص على نزع سلاح الجماعات المسلحة، واستعادة سلطة الدولة. ويجب أن يكون المجلس على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود بنفس الالتزام الذي تمكنا من إظهاره بشأن قضايا إقليمية أخرى.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بمبادرة الولايات المتحدة لعقد هذه الجلسة العامة. ونشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين؛ والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة كيونغ - وا كانغ، على إحاطاتهم الإعلامية.

تكشف المعلومات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات المعنية الأخرى عن التدهور الخطير للحالة في اليمن، ولا سيما الحالة الإنسانية. ونلاحظ مع الجزع التقارير عن الأعمال التي قد تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وندين استخدام جميع الأطراف للأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، وما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة على السكان المدنيين والبنية التحتية اليمنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وندين، على وجه الخصوص، الهجمات الجوية العشوائية واستخدام المدارس لأغراض عسكرية، في انتهاك للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، والاستخدام المحتمل للذخائر العنقودية. وفي ظل غياب وجود حل سياسي ووقف نهائي لإطلاق النار، من الملح أن نكرر دعوة الأطراف في النزاع إلى احترام القانون الدولي. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي من جانبه العدالة والمساءلة. ونؤيد توصية المفوض السامي المتعلقة بإنشاء آلية محايدة ومستقلة للتحقيق في جميع الادعاءات بالانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ونشكر وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها وشركائها على جهودهم الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن المساعدة الإنسانية تخفف من أعراض النزاع دون معالجة المشكلة الأساسية. ونؤكد من جديد على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لذلك. وندعو الأطراف إلى استئناف المفاوضات المباشرة في كانون الثاني/يناير بشكل بناء بدون شروط مسبقة. فهذه المفاوضات من شأنها أن تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. كما نكرر الإعراب عن دعمنا للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص. لا يمكن إنهاء الأزمة في اليمن على نحو مستدام إلا من خلال حل سياسي، مما يجعل من الممكن التصدي للتحديات المؤسسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية التي يواجهها البلد. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، يجب ألا يغيب عن بالنا التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وبالنظر إلى أن هذه من المحتمل أن تكون فرصتنا الأخيرة للإشارة إلى المسألة في سياق فترة السنتين بوصفنا عضوا في

المجلس، نود أن نشير إلى مدى شدة تأثرنا بالنزاع في اليمن، بعد أن شهدنا بصورة مباشرة خيبة الأمل التي أصابت أحلام النساء والرجال الذين تطلعوا في عام ٢٠١١ إلى بناء بلد أفضل. ونأمل أن نكون قد أسهمنا، من خلال أعمالنا في المجلس، في كفالة الاحترام الواجب للاحتياجات الإنسانية وحماية السكان المدنيين المتضررين من النزاع، بمن فيهم الأطفال، وندعو المجلس إلى مواصلة العمل من أجل تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وكذلك من أجل القضاء على استخدام الأطفال وتجنيدهم في اليمن.

ويحدونا الأمل في ألاّ يخذل المجتمع الدولي الشعب اليمني، وفي أن يقدّم الدعم له بغية تهيئة الظروف التي ستساعده على إقامة نظام مستقر، ومتسامح، وشامل للجميع، وديمقراطي.

السيد ديلاتري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية على إحاطاتهم الإعلامية والتزامهم.

ما فتئ اليمن غارقا في أزمة إنسانية وسياسية كبرى لعدة أشهر. وفي هذا السياق، ترحب فرنسا بما أُحرز من تقدم. وترحب فرنسا أيضا بالمحادثات التي جرت في سويسرا في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، والتقدم الذي تبع ذلك، وبخاصة إنشاء لجنة عسكرية مهمتها كفالة احترام وقف إطلاق النار، ووصول المساعدات الإنسانية إلى مدينة تعز. وفي هذا الصدد، سنكون مقصرين إن لم ننوّه بجميع الأعمال التي يقوم بها المبعوث الخاص من أجل التقريب بين الطرفين، وتوجيههما نحو الجلوس إلى طاولة المفاوضات. كما نشيد بالتزام الطرفين بوضع حد للأعمال العدائية. ومع ذلك، وفي مواجهة استمرار القتال، لا بد لنا أن نعترف بأنه لا يزال يتعين علينا أن نقطع شوطا بعيدا قبل إعادة إرساء الثقة الدائمة بين الطرفين. وفي هذا السياق، يجب الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار يحترمه الجميع دونما تأخير.

إن الجولة الثانية من المفاوضات التي ستبدأ في ١٤ كانون الثاني/يناير، ينبغي أن تمكّن من إحراز تقدم نحو تسوية مقبولة لجميع الأطراف، بغية تمهيد الطريق أمام إنشاء حكومة شاملة، وتعزيز المصالحة الوطنية، وإعادة إرساء سيادة القانون. وينبغي لهذا الحل التوفيقي أن يمكّن أيضا من إعادة إطلاق عملية انتقالية سياسية تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، فضلا عن مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني.

والحل السياسي ضروري جدا نظرا لأن الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان باتت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكما جرى تذكير المجلس للتو، إن أكثر من ٨٠ في المائة من سكان اليمن باتوا في حاجة إلى المساعدات الإنسانية حاليا. فالملايين من الناس يفتقرون إلى المياه، ويعانون من سوء التغذية، ولا يستطيعون الحصول على الرعاية الطبية. ونأمل أن يكون بالإمكان توسيع آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى مدينة تعز سريعا لتشمل مدنا أخرى في البلد. وبالمثل، حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد مقلقة للغاية، إن لم نقل مأساوية، كما سمعنا للتو من المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي أرحب بحضوره هنا اليوم.

والوضع في اليمن ليس مجرد تهديد إقليمي، وإنما هو تهديد دولي. فالقوة المتزايدة على الأراضي اليمنية لدى الجماعتين الإرهابيتين وهما القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش تترافق مع تفكك الدولة اليمنية. وهذا التطور يمثل تهديدا للاستقرار الإقليمي ولجميع البلدان، كما رأينا. وتفاقم هذا الخطر يزيد الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي، هو وحده الذي يمكنه أن يعالج الأسباب الجذرية التي تقوّض اليمن.

لذلك، تغتنم فرنسا فرصة هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن كي تدعو الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة نجاح المفاوضات، فضلا عن حث الشركاء الإقليميين على

استخدام نفوذهم لدعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص. ويتحتم على كل واحد منا توفير الدعم الجماعي للعملية الهشة، بغرض إنهاء الأزمة. وفي هذا الصدد، من المهم لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره الكامل. وسوف تواصل فرنسا عدم ادخار أي جهد للعمل مع شركائها في المجلس تحقيقا لهذا الغرض.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

أشكر المبعوث الخاص ولد شيخ أحمد، والمفوض السامي الحسين، والأمين العام المساعد كانغ على إحاطاتهم الاعلامية بشأن التحديات السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان الصعبة في اليمن. وأريد أن أشيد إشادة خاصة بالمبعوث الخاص لمجيئه إلى هنا مباشرة بعد أسبوع من المحادثات السياسية في سويسرا. نحن ممتنون له. وأريد أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس الذين تكلموا قبلي. إنهم مجموعة لكل واحد فيها رأيه، كما ينبغي أن يكون، ونحن لا نتفق دائما على كل شيء. ولكن بعد الاستماع إلى هذه التصريحات هنا هذا الصباح، ثمة شيء واحد واضح: مجلس الأمن متحد تجاه اليمن. نحن متحدون، بداية، في دعمنا للعمل الذي اضطلع به المبعوث الخاص وفريقه الأسبوع الماضي في سويسرا وغيرها. لقد فاوض بخصوص تدابير هامة لبناء الثقة، وآلية تسعى إلى نزع فتيل التوترات العسكرية، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحافظات. تلك هي خطوات هامة إلى الأمام، ونحن نثني على العمل الذي يقوم به. وكما ذكر آخرون، بعد تسعة أشهر تقريبا من القتال ووقوع ما يفوق ٢ ٧٠٠ قتيل في صفوف المدنيين، فإن تلك الخطوات طال انتظارها. والولايات المتحدة على استعداد للعمل مع باقي أعضاء المجلس لجعل جميع الأطراف تتقيّد بالتزاماتها قبل استئناف المحادثات في الشهر المقبل.

وقد أظهر اليوم أيضا أن المجلس لديه رؤية مشتركة لما يجب أن يحدث من ثم. وبينما المفاوضون هم في طريق العودة من سويسرا إلى ديارهم، اسمحوا لي أن أسلّط الضوء على ثلاث من أهم الرسائل التي بعثناها اليوم بوصفنا المجلس.

أولا، يجب على جميع الأطراف أن تفعل المزيد بغية تيسير وصول المساعدات الإنسانية وشحنات السلع التجارية الأساسية المنقذة للحياة. ولقد سمعنا اليوم عن الأزمة الإنسانية التي تفتك في اليمن بالفعل، بما في ذلك حقيقة أن أكثر من ٨٠ في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وفي بعض المحافظات، بما في ذلك عدن وصعدة، ولا سيما تعز، الحالة الانسانية أسوأ من ذلك. فهناك، كل مقيم تقريبا يحتاج إلى المعونة. وتتفاقم المعاناة إلى حد كبير ودون داع بفعل القيود والعوائق التي تحول دون وصول المساعدات إلى الذين تمسّ حاجتهم إليها، الأمر الذي يسبب ارتفاعا هائلا للأسعار في الأسواق. يتعين على ذلك أن يتوقف. ولقد أظهرت الأحداث الأخيرة أنه يمكن تحسين وصول هذه المساعدات حتى في غياب اتفاق سياسي دائم.

وبعد رفع القيود المفروضة على السفن التجارية التي تدخل البلد في تشرين الأول/أكتوبر، عادت واردات الأغذية في نهاية المطاف إلى مستويات ما قبل الأزمة، مثلما سمعنا من السيدة كانغ اليوم. وهناك المزيد من السفن تصل الآن إلى العديد من الموانئ في اليمن لتفريغ حمولتها. ويتعين علينا الآن أن نجد السبل الكفيلة بزيادة عمل تلك الموانئ من خلال تقصير الوقت اللازم لتفريغ الإمدادات الحيوية. ومن الحيوي تفعيل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش بعد طول انتظار بغية المساعدة على استعادة الثقة بصناعة النقل البحري، والتعجيل بزيادة شحنات البضائع، لا سيما الوقود. فالواردات من الوقود لا تزال نصف ما كانت عليه قبل الأزمة، والوقود هو عماد الكثير من الأمور في البلد، بما في ذلك حتى الحصول على المياه النظيفة.

وفي الوقت نفسه، سُمح أخيرا لأكثر من ١٠٠ شاحنة بالمرور إلى تعز الأسبوع الماضي بغرض توزيع مياه الشرب،

والأغذية، والأدوية وغيرها من الإمدادات الأساسية. ولكن تلك الإمدادات بحاجة الآن لتصل فعلا إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المدنيين المحاصرين. ومع الاحتياجات الهائلة التي لم تتم تلبيتها بعد، فإن التقدم هذا هو مجرد البداية. ويجب على الحوثيين أن يسمحوا بالوصول إلى تعز. وينبغي بذل جهود مماثلة في أماكن أخرى لتيسير نقل السلع الأساسية.

ثانيا، أكد المجلس مجددا اليوم على اقتناعه بأنه سيتم حل الأزمة ليس من خلال العمل العسكري، لكن كما سمعنا جميعا مرارا وتكرارا، من خلال الحوار السياسي على غرار الحوار الذي تمكّن المبعوث الخاص من إعادة بدئه في سويسرا. وهذا التقدم يعزز الرسالة التي بعثها المجلس سابقا عن طريق القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي دعا على نحو لا لبس فيه إلى حل سياسي للأزمة استنادا إلى حوار قائم على توافق الآراء. ومن شأن هذا الحوار ألاّ يؤدي إلى تحقيق السلام إلا إذا التزمت تماما جميع الأطراف بنجاحه، وكانت على استعداد لتقديم تنازلات صعبة. وانعدام الثقة بين الأطراف بعد كل ما حصل أمر مفهوم، لا سيما بعدما انتهك الحوثيون الاتفاق تلو الآخر أثناء دفع قواهم العسكرية جنوبا – وهو الحدث الذي أدّى إلى المرحلة الحالية من الصراع. ولكن من أجل الشعب اليمني، يجب على الأطراف المتحاربة أن تجتمع الآن معا وتعمل بحسن نية. ويجب أن تكون مستعدة لإظهار المرونة والالتزام بالحلول التوفيقية بمجرد اختتام المحادثات. وحتى عندما تكون هناك استفزازات على أرض الواقع، لا بد للجميع من التمسك بالتزام العودة إلى عملية انتقال سياسي قائم على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبينما يأخذ التحول شكله – وأنا أدرك أننا بلغنا هذه المرحلة الآن – من الأهمية بمكان ألاّ يشمل الجماعات المسلحة فحسب، وإنما أيضا المرأة اليمنية وأعضاء المجتمع المدني اليمني. ونحن نشيد بالمبعوث الخاص لجهوده المتفانية في سبيل تحقيق هذا الغرض. ويجب أن يمتلك الممثلون حرية مغادرة اليمن للمشاركة في محادثات السلام، ونأمل أن يكونوا قادرين أيضا على مغادرة اليمن لتزويد مجلس الأمن مباشرة بالمعلومات عن الظروف القائمة على أرض الواقع.

ثالثا وأخيرا، لقد أوضح المجلس اليوم أنه على جميع الأطراف أن تلتزم بالحد من تصاعد الأعمال العدائية، وبوقف دائم لإطلاق النار.

ووقف إطلاق النار الذي بدأ في الأسبوع الماضي لم يكن كاملاً، لكنه كان خطوة. والولايات المتحدة تنضم إلى الآخرين في الترحيب بالتزام الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور بتمديده، ونحث القوات الموجودة على الأرض على احترام وقف الهجمات. وبغية تعزيز وقف إطلاق النار، نأمل أن توفد كل الأطراف ممثلين مفوضين إلى لجنة التنسيق والتهدئة، التي اقترحتها الأمم المتحدة، دون إبطاء.

وإذ نحث كل الأطراف على احترام وقف إطلاق النار، أود أيضاً أن أكرر أن على الأطراف كافة أن تتقيد تماماً بالتزاماها بموجب القانون الإنساني الدولي، والتي انتهكت أثناء ذلك النزاع مراراً وتكراراً، بحسب إفادة المفوض السامي الحسين، مع ما انطوي عليه ذلك من عواقب مروعة. وعلى الميليشيات الموالية للحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح أن توقف أي وكل قصف عشوائي للمناطق المدنية، بما في ذلك في تعز، وأن توقف هجماها عبر الحدود.كما نحث قوات التحالف الذي تقوده السعودية على التأكد من الاستهداف المشروع وتمييزه والتحقيق الوافي في كل المزاعم ذات المصداقية بسقوط ضحايا من المدنيين، وإجراء ما يلزم من التعديلات لتجنب تلك الحوادث.

وجلسة المجلس هذه اليوم رسالة واحدة موحدة بشأن ما يجب القيام به في اليمن. ونحن نقف وراء جهود المبعوث الخاص ونحث الأطراف كافة على مواصلة التحرك صوب

انتقال سياسي. وفي غضون ذلك، فإننا ندعوها إلى تحسين الوصول، وتخفيف حدة الأعمال القتالية والالتزام بوقف دائم لإطلاق النار. ووحدتنا في القضية تلك تنبع من اقتناعنا المشترك بأن الكثير جداً من اليمنيين قد عانوا جراء تلك الحرب. واسمحوا لي أن أختتم بياني بقصة أحدهم فحسب.

في تشرين الأول/أكتوبر، كان فريد شوقي، وهو صبي في السادسة من عمره، يلهو مع أقرانه في تعز عندما سقطت قذيفة في مكان قريب. وأصيب بشظية ونقل بسرعة إلى المستشفى مع ما لا يقل عن ستة صبية آخرين أصيبوا بجروح. فبعد أن عاش طويلاً في خضم النزاع، عرف ما يمكن أن يحدث. وظل يصرخ "لا تدفنوني"، بينما انهمك الأطباء في محاولة لإسعافه في حضور والده. وتوفي فريد في وقت لاحق متأثراً بجراحه. ودفنه أقاربه، حيث لم يتحمل والده أن يفعل ذلك بنفسه.

في هذه المأساة العميقة، فإن قصة فريد هي قصة هذه الحرب التي كان ينبغي أن تنتهي نهاية مختلفة قبل وقت طويل. وأمام الأطراف فرصة لإنهاء النزاع الآن، والولايات المتحدة تنضم إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في حثها على ذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسفيرة الصديقة سامنتا باور، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، على جهودها المتواصلة واهتمامها بالشأن اليمني، وآخره ما عبرت عنه في إفادتها حينما تسلمت الرئاسة الدورية للمجلس بشأن الأوضاع الإنسانية الكارثية في تعز جراء سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها ميليشيات الحوثي وصالح (الرئيس السابق) ضد أبناء تلك المحافظة الصابرة. كما نشكر معالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي يولي الأزمة اليمنية جل اهتمامه من خلال مبعوثه الخاص لليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، الذي يبذل مساع جادة لإيجاد حل تفاوضي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما لا يسعني نيابة عن حكومة الجمهورية اليمنية إلا أن أشكر فريق المبعوث الخاص على جهوده الكبيرة في تنظيم مشاورات مركز ماغلينغن في بلدة بيال السويسرية خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ها نحن قد طوينا للتو صفحة جديدة من جهود السلام في بلدي، اليمن، والقائمة على القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي استوعبه جدول أعمال مفاوضات بيال بهدف العودة عن انقلاب الحوثي/صالح على السلطة الشرعية وإنهاء معاناة الملايين من أبناء شعبنا الذين أوغل الانقلاب في استباحة دمهم وشردهم ودمر دورهم وحرمهم من مصادر قوتهم، وحمل لهم مشروع الحوثي/صالح رسالة الموت والانتقام والحقد من أجل وهم عنصري بغيض غريب عن واقعنا اليمني ونسيجه الاجتماعي الذي جُبِل شعبنا عليه خلال مئات السنين من العيش المشترك والحلم الواحد. لقد تحقق الكثير من النجاح في مشاورات بيال السويسرية، على الرغم من التحديات والصعوبات التي اعترضت سير المشاورات، ومن بينها عدم جهوزية الطرف الانقلابي وعدم تفويضه من قبل قيادته للانخراط الفعال لإنجاز ما اتفق عليه في جدول أعمال المشاورات.

ونحن نتطلع إلى أن يمارس شركاؤنا في المجتمع الدولي ومجلس الأمن والدول الثماني عشرة الراعية للعملية السياسية في اليمن المزيد من الضغط لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة في اليمن، وتحديداً إلى كافة مناطق محافظة تعز. وتتطلع مدينة تعز المدمرة والصابرة والمحاصرة حصاراً تاماً وغير مسبوق، بما يشكل إبادة جماعية، إلى روح التضامن الإنساني مع أبنائها من خلال إيصال المساعدة الإنسانية والغوثية والطبية وحتى يختفي شبح الموت عن أبوابها. كما نتطلع لدور أكبر من قبل الأمم المتحدة والصليب الأحمر

لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين باعتبار ذلك إحدى لبنات بناء الثقة في المشاورات الجارية.

وفي الوقت الذي تعمل حكومة الجمهورية اليمنية على تحقيق عودة عاجلة للحياة الاقتصادية والنشاط التجاري باعتبارهما عماد تطبيع الحياة، فقد اتفقت الحكومة اليمنية مع الأمم المتحدة وقوات التحالف في بداية آب/أغسطس الماضي على دخول آلية التفتيش والتحقق التابعة للمنظمة الدولية حيز التنفيذ. إلا أن عوائق مالية وتنظيمية، ليس للحكومة اليمنية أي صلة بها، قد حالت دون تفعيلها حتى هذه الساعة. وبوسع تلك الآلية الأممية إنجاز الكثير لضمان عودة النشاط التجاري تدريجياً إلى سابق عهده. كما أن ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعمليات الإغاثة أكد خلال مشاورات بيال على وجود الكثير من الشحنات التجارية في ميناء عدن، مقصدها النهائي العديد من محافظات الوسط والمحافظات الشمالية. إلا أن أمراء الحرب المحليين، التابعين للانقلابيين الحوثيين وصالح، يعملون على عرقلة ومنع انتقالها، بل وسرقتها والإثراء من تجارة السوق السوداء. كما أن ميناء الحديدة تتواجد فيه وفرة من الشحنات تنتظر نقلها ويتعمد الانقلابيون عدم تسليمها ضمن ممارستهم للابتزاز السياسي الرخيص، ضاربين بمعاناة شعبنا اليمني عرض الحائط.

إن مسؤولية حكومة بلادي تجاه شعبنا اليمني الصابر في كافة المناطق اليمنية، من صعدة إلى المهرة، عبرت عن استعدادها لبذل كل ما تستطيع لإيصال المساعدات الغذائية والدوائية والمواد والبضائع التجارية إلى جميع مناطق اليمن دون استثناء. كما أن حرص حكومة بلادي على السلام ووقف الحرب ورفع معاناة الشعب اليمني وتوفير أجواء إيجابية للمشاورات، عكسته رسالة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى الأمين العام في ٦ كانون الأول/ديسمبر، والتي بادر فيها، وقبل عشرة أيام من انطلاق مشاورات بيال، إلى إعلان وقف مشروط لإطلاق النار قابل للتجديد لتهيئة الأجواء ضمن إجراءات بناء الثقة، وصولاً إلى وقف إطلاق نار دائم وشامل عندما يتم تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).وسيبقى الرئيس هادي ماداً يده من أجل السلام، في الوقت الذي يرفض الانقلابيون مجرد الكشف عن مصير المعتقلين والسماح للصليب الأحمر بزيارتهم وإطلاق سراحهم أو السماح بدخول الإغاثة والبضائع في خرق فاضح للقانون الإنساني وإهانة لكرامة الإنسان.

وعملاً بذات المنطق، فقد أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، السيد عبد الملك المخلافي، رئيس الوفد اليمني الحكومي المفاوض، عقب مشاورات بيال السويسرية، وبناء على توجيه الرئيس هادي، على تمديد وقف إطلاق النار المشروط لأسبوع آخر قابل للتجديد، عملاً بنص وروح رسالة الرئيس الآنفة الذكر إلى الأمين العام.

لا تزال انتهاكات القوى الانقلابية لميليشيات الحوثي وصالح لحقوق الإنسان بارزة وبشكل يومي في جميع مناطق اليمن الواقعة تحت سيطرتها...

فقد عملت هذه الميليشيات على انتهاك حقوق الإنسان من خلال عمليات الاختطاف والتهديد وتخويف الشباب، والتجار وأصحاب رؤوس الأموال والأعمال الذين فرضت عليهم الغرامات والإتاوات المالية، بدون وجه حق، وبمبررات واهية وبقوة السلاح، بحجة المساهمة في المجهود الحربي لها أو لإقامة فعالياتها. إن انتهاكات ميليشيا الحوثي وصالح، طالت الصحفيين الذين أودعوا السجون، نظرا لنقلهم وكشفهم للحقيقة، ولا يزال العديد من الصحفيين يقبعون في سجون خاصة، تابعة لهذه العصابات، التي جاءت من خارج هذا العصر، والعديد منهم تعرض ولا يزال يتعرض للتعذيب النفسي والجسدي. كما لا تزال محاولات القوى الانقلابية مستمرة في استهدافها للطفولة ولحقوق الطفل، ولأجيال المستقبل، في

اليمن حيث أن العديد من قيادات هذه القوات تقوم بزيارات مستمرة للمدارس، لتجنيد الأطفال الذين لا مكان لهم سوى المدرسة، وتزج بهم في جبهات القتال والموت. ونحن نعرف بأنكم تابعتم في الصحافة المقروءة والمرئية والمسموعة الزيارات التي قامت بها عناصر هذه الميليشيات إلى مدارس العاصمة صنعاء، وتحريضها في خطابها على العنف والتطرف.

في الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد بأن شعبنا بجميع فئاته وأطيافه الاجتماعية، في مختلف أنحاء الوطن وفي الخارج، يتطلع إلى أن ينخرط الانقلابيون في مشاورات الدورة القادمة المقرر عقدها في ١٤ كانون الثاني/يناير القادم، بمصداقية، وأن تحرك فيهم معاناة الوطن بعض إنسانيتهم التي اغتصبها هذا المشروع الطائفي الغريب، على نسيجنا الاجتماعي اليمني، ونحن في الوقت الذي نعبر فيه عن تقديرنا للجهود التي يبذلها السيد ولد الشيخ، وفريقه التفاوضي، نهيب بهما تنفيذ جميع إجراءات بناء الثقة، التي جرت مناقشتها في الجولة التي عقدت في مدينة بييل السويسرية قبل الدخول في جولة المشاورات الجديدة، المقرر عقدها في منتصف شهر كانون الثاني/يناير القادم، وأبرزها إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من سجون الانقلابيين، فهذا حق كفله القانون الدولي، وليس موضوعا للتفاوض، ورفع العوائق أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة، وإيصال الشحنات التجارية لإنعاش الحياة الاقتصادية، تدريجيا في اليمن، ومنع أمراء الحرب الحوثيين وأتباع الرئيس السابق، من الاتجار في السوق السوداء.

إن حكومة بلدي ستواصل بنفس الزخم، الانخراط الصادق والمسؤول في المشاورات التي تقودها الأمم المتحدة، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشأن اليمني، ولن نألو جهدا، ولن ندخر وسيلة للقضاء على مظاهر الانقلاب وعودة الشرعية، لنحقق معا حلم كل اليمنيين في بناء يمن ديمقراطي اتحادي حر، وفقا للمبادرة الخليجية، وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل. وهذه هي رؤيتنا المشتركة مع الأمم المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، ورعاة العملية السياسية اليمنية، لتحقيق مستقبل تصان فيه كرامة الإنسان اليمني، بعيدا عن أساطير الهيمنة السلالية ومشاريع الموت، فاليمانيون سيظلون ضمن الأسرة الخليجية الواحدة، بنيانا يشد بعضه بعضا متوادين ومتضامنين ومشتركين في مصير واحد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.